جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الموسومة بـ:

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري

للفترة ما بين 2010 – 2015

تخصص :علوم مالية

من إعداد الطالبتين:

– العالية شهرة

– آمال بريجة

تحت إشراف:

د. حري المخطارية

نوقشت و أوجزت بتاريخ.....

السنة الجامعية : 2016 / 2017

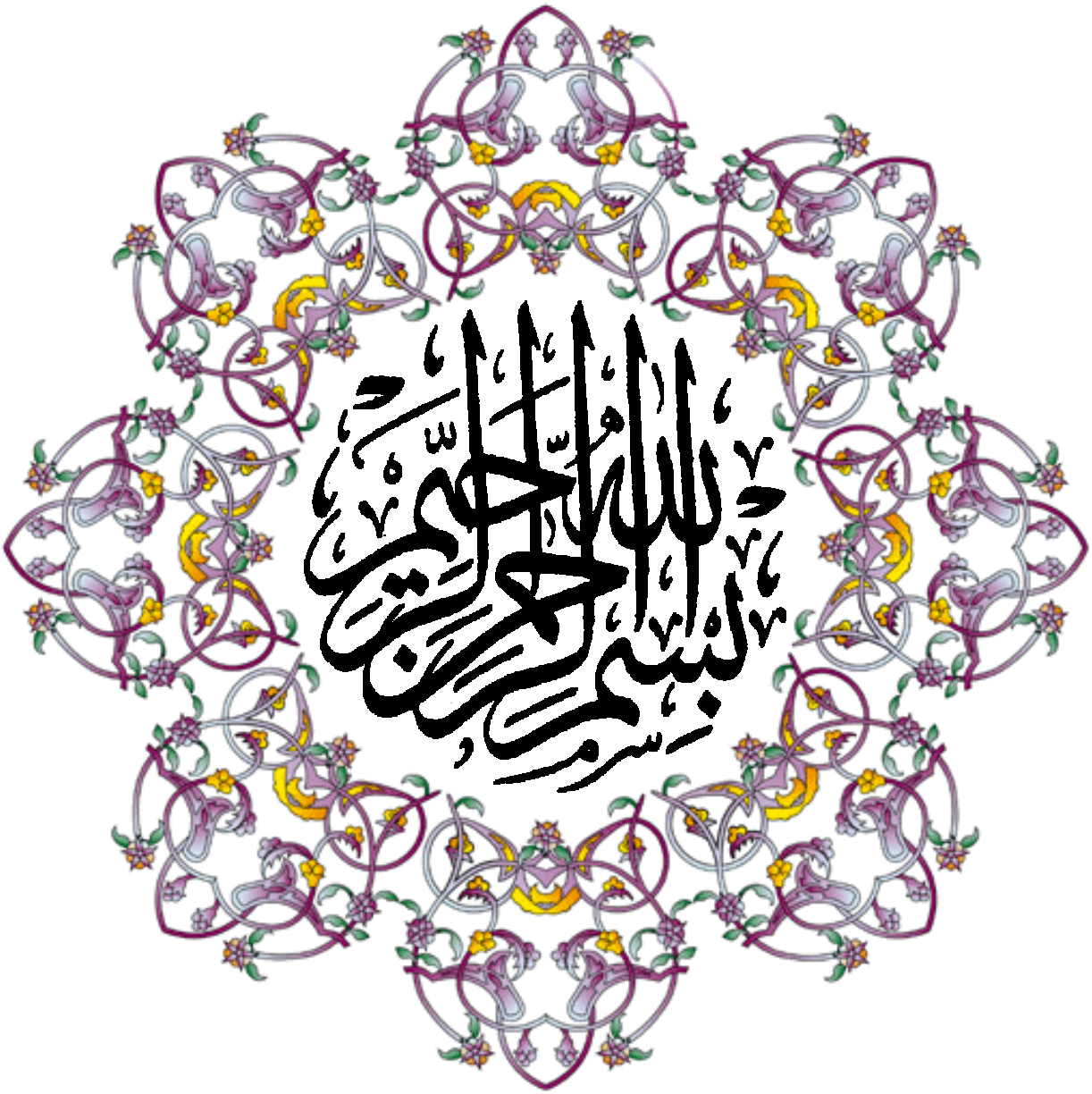
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال تعال في كتابة العزيز : ﴿ **لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾ سورة إبراهيم، الآية 09

فاللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا

نتقدم بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى لتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل ونسأله المزيد من فضله.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة "حري المخطارية " على قبولها الاشراف على هذا العمل رغم انشغالاتها الكبيرة وما قدمته لنا من توجيهات قيمة ،كما نسجل شكرنا وتقديرنا لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطبية وبالابتسامة وبالدعاء.

إلى كل هؤلاء نقول: شكرا

إهداء

الحمد للّه رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين.

أهدي هذا العمل إلى:

إلى من كان دعائهما سر نجاحي وحنانهما إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة وأبي الحبيب

إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى جدي و جدتي رحمهم اللّه

إلى كل إخوتي.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ورافقوني في طريق النجاح صديقاتي ، أمال ، ،ياسمين و هاجر.

إلى زميلتي في العمل آمال

العالية

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع الى رمز الوفاء وفيض السخاء ووجود العطاء عند البلاء

إلى من قال فيها الرسول عليها وسلم الجنة تحت اقدام الامهات

التى سهرت الليالي من اجلي راحتي واضاءت لي الدرب بالشموع

أمي أطال اللّه في عمرها

إلى ركيزة عمري ومنبع ثقتي وارادتي

أبي أطال اللّه في عمره

إلى كل اخوتي :خالدية ،نعيمة ، اسامة

إلى جميع أبناء أختاي عبد المجيد ، رابح ،هاجر عبد القادر

والى زميلتي في العمل شهرة العالية

إلى صديقاتي :هاجر ،أمال، مخطارية

إلى الدكتورة المشرفة :حري المخطارية

إلى كافة الأهل والأقارب وكل من ساعد في العمل من قريب وبعيد

آمـــال

ملخص

تهدف المذكرة إلى إبراز موضوع هام وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي أصبح من أهم العناصر التمويلة المالية مكملا لمصادر التمويل الأخرى ،والجزائر من بين الدول التي سارعت في جذبه وشجعت قدومه إليها من خلال توفير عناصر المناخ الاستثماري من تشريعات وقوانين وتقيم ضمانات وامتيازات للمستثمرين و ذلك لدخول الأسواق العالمية ،غير أن المجهوات المبذولة لاتزال بعيدة عن مستوي القدرات والامكانيات المتاحة وهذا ما لاحظناه في ترتيبها ضمن تقارير التنافسية العربية أو العالمية ،لذا لابد من توفير البيئة الاستمارية المناسبة للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر التنافسية ،البيئة التنافسية .

Abstract

The purpose of this thesis is to highlight on the importance of the foreign direct investment which has become one of the most important financial elements and a complementary tool to the other financial sources. Algeria is one of the countries that has rushed to attract and encouraged them by providing a suitable investment climate, legislation, laws and to establish guarantees and privileges for investors. However, the available efforts are still far from the level of capabilities and possibilities, and this is what we noted through the ranking of Algeria in the reports of the competitiveness of Arab or global range, so it is necessary to provide the appropriate environment for the promotion of foreign direct investment in Algeria.

key words :investment, competitiveness, Foreign Direct Investment, competitive environment

الفهرس

الفهـــــرس

شكر

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة : .....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 02

المطلب الأول:مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. 02

أولا:تعارف الاستثمار الأجنبي المباشر 02

ثانيا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 03

المطلب الثاني: خصائص و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 06

أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....06

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 07

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. 08

أولا: النظريات التقليدية. 08

ثانيا: النظريات الحديثة. 09

المبحث الثاني :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ،الدوافع والمحددات 13

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 13

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....14

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. 16

المبحث الثالث : آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر 20

المطلب الأول : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة 20

المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة القائمة به 22
أولا: توسع مجال نشاط الإنتاج.....22
ثانيا: اكتساب تكنولوجيا جديدة والتخلص من التكنولوجيا القديمة 22
ثالثا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف 22
المطلب الثالث :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر 23
أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة 23
ثانيا :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به 25

الفصل الثاني: التنافسية

المبحث الأول: اطار نظري حول التنافسية.....30
المطلب الأول: مفاهيم عن التنافسية 30
المطلب الثاني: أنواع التنافسية 33
أولا: التنافسية حسب الموضوع.....33
ثانيا: التنافسية السعرية و التنافسية خارج السعر 34
ثالثا: التنافسية حسب الزمن 35
المطلب الثالث: أهمية ومحددات التنافسية 35
أولا: أهمية التنافسية.....35
ثانيا: محددات التنافسية 36
المبحث الثاني: إستراتيجية التنافسية وأهم مؤشراتها. 38
المطلب الأول: البيئة التنافسية.....39
أولا: مفهوم البيئة التنافسية 39
المطلب الثاني :الاستراتيجية التنافسية.....39
أولا:مفهوم الإستراتجية التنافسية 39
ثانيا: الاستراتيجيات العامة في التنافس.....40

ثالثا: المستويات المختلفة لصنع المنافسة. 41
المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية 42
المبحث الثالث: استراتيجيات تشجيع تنافسية الاقتصاد الجزائري 45
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتأهيل قطاع المحروقات 45
أولا: تحرير التجارة الخارجية 45
ثانيا: تأهيل قطاع المحروقات (النفط، الغاز) 46
المطلب الثاني: الاصلاح المصرفي في الجزائر 48
أولا: من 1962 إلى 1966: 48
ثانيا: من1967 إلى 1970 48
ثالثا: من 1971 إلى 1982 49
رابعا:من 1983 إلى 1990 49
خامسا: من 1991 إلى 1997 50
المطلب الثالث: الاندماج في الاقتصاد العالمي 50
أولا: المنظمة العالمية للتجارة 51
ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 52
ثالثا: اتفاق الشراكة الأورو ومتوسطية 52

الفصل الثالث: الأهمية الاقتصادية

المبحث الأول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 57
المطلب الأول: الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 57
أولا: أول قانون خاص بالاستثمار ،هو قانون 63/227 المؤرخ في 26 جويلية 1963 57
ثانيا: قانون الاستثمار سنة 1966 57
ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 1982 58
رابعا: قانون الاستثمار لسنة 1986 58

خامسا: قانون النقد والقرض لسنة 1990 58
سادسا: المرسوم التشريعي رقم 12/93 58
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار 60
أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)..... 60
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)..... 61
ثالثا: لجنة الطعن (CR) 61
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة والضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر..... 62
أولا: الضمانات الممنوحة في الأمر 01-03 للمستثمرين 62
ثانيا: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الأجنبي وكيفية الحصول عليها 63
المبحث الثاني: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري 66
المطلب الأول: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري..... 66
أولا: الناتج المحلي الإجمالي 66
ثانيا:النتائج التجارية 67
المطلب الثاني: المؤشرات الكلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري 68
أولا: مؤشر البنك العالمي 68
ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي 70
ثالثا: تقرير التنافسية العربية 74
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية 78
المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر..... 78
المطلب الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر..... 79
أولا: اتجاهات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي..... 79
ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية 82
المطلب الثالث: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الرفع من القدرة للاقتصاد الجزائري..... 85
أولا: انعكاسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات..... 85

الخاتمة 99
قائمة المراجع..... 103

1.قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	يمثل الناتج المحلي الإجمالي	66
(02-03)	يمثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد	67
(03-03)	الميزان التجاري للجزائر لسنتي	68
(04-03)	ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ممارسة الأعمال	69
(05-03)	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي	71
(06-03)	مؤشر التنافسية العربية	76
(07 -03)	مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري	76
(08-03)	تنافسية الأداءات للاقتصاد الجزائري	77
(09-03)	حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر	78
(10-03)	تكلفة الاستثمار حسب التوزع القطاعي	80
(11-03)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر	82
(12-03)	المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجانب	84
(13-03)	يبين التطور في الميزان التجاري الجزائري وباقي الدول العربية	85
(14-03)	الصادرات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة	87
(15-03)	الواردات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة	88
(16-03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	90
(17-03)	يبين توزيع المصارف العاملة في الجزائر	92
(18-03)	:يبين الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي للدول المغاربية	94
(19-03)	عدد الوظائف المشاريع الاجنبية المصرحة في الجزائر	95

2.قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	11
(01-02)	نقاط القوة والضعف للمنافسة والبيئة المحيطة بها	39
(02-02)	الاستراتيجيات العامة للتنافس	40
(03-02)	الاستراتيجية التنافسية	41
(01-03)	يمثل التوزيع القطاعي	81
(02-03)	تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجزائر	83

مقدمة

مقدمة:

لعل موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعّد من بين الموضوعات الأكثر إغراءًا أو جذابًا في الظروف الراهنة وحظيت باهتمام كبير من قبل الدول النامية والمتقدمة على حدّ سواء وذلك بجذبها إلى أراضيها من أجل تحقيق التطور ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، إذ أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للدول ورفع معدل النمّو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي، وتعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة التعامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية، فالاستثمارات الأجنبية المباشر تشكل محور اهتمام أغلب الحكومات وخاصة حكومات الدول النامية التي تسعى لاستقطاب أكثر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لذا اتجهت الدول النامية لمنح مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب نظرًا لامتيازات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر باندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي مما زاد في أهمية التمويل الخارجي عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي جعل التنافس بين الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات، ويمكن الدّول أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بما تقدمه الدولة المضيفة من مناخ استثماري الذي يسهل عملية الاستقرار بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج وتطوير الهياكل الأساسية إضافة إلى خلق المنافسة بينها وبين المؤسسات المحلية.

والجزائر من بين الدول التي شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر منذ استقلالها إلى غاية يومنا هذا، حيث عملت على إعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية بالقيام بإصلاحات عميقة وتحولات جذرية في مسارها الاقتصادي الجديد من أجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدوم مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصًا ما تملكه الجزائر من مؤهلات من موارد طبيعية واقتصادية وبشرية والتي تعمل بدورها على جلب التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية بهدف الوصول إلى الرفع من منافسية الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا صياغة **إشكالية البحث** على النحو التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهي أهدافه والمحددات والدوافع الكامنة الخاصة وراء تشجيعه؟ وماهي الآثار والمخاطر المترتبة عليه؟

2- ما مفهوم التنافسية وأهم مؤشراتها؟

3- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذا البحث ارتأينا جملة من الفرضيات التالية:

1- يقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر فقط على نقل حركة رؤوس الأموال الأجنبية

2- قد تعرف التنافسية على أنها تسابق لتحسين وضعها الاقتصادي محليا ودوليا من خلال رفع وارداتها وتقليل صادراتها.

3- الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- **الإطار الزماني:** يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2010-2015.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع:

أسباب موضوعية:

- لأن الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي.

- التوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية الذي بدأ يعطي أهمية لنوعية الإستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مورد تنموي لا يمكن التخلي عنه.

أسباب ذاتية:

- لأنه يندرج ضمن التخصص(مالية).

- بغية دراسة الموضوع أكثر للاطلاع عليه من مختلف جوانبه.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع الخاصة بتنافسية الاقتصاد الجزائري.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالاقتصادي الجزائري.
- قلة و عدم تجانس الزمن و المضمون لإحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اقتضت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك لملائمة طبيعة الموضوع حيث قمنا بعرض الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

واعتمدنا في ذلك على جملة من الأدوات متمثلة في الكتب، مذكرات، مجلات، جرائد، مواقع أنترنيت بالإضافة إلى التقارير.

أهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إدراك حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يلعبه في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتبرز أهميته في التعرف على:

1- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والاستفادة من الخبرات الفنية.

3- تغطية العجز التمويلي للاقتصاد الوطني من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

5- إظهار مدى مساهمة تنافسية الدول في تحقيق وتحسين المستوى المعيشي للفرد هذا من جهة وسعي الدول لمواكبة التطور والتقدم الذي يشهده العالم خاصة التطور التكنولوجي والمعلومات.

أهداف البحث:

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:

1- محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مختلف جوانبه بإعتباره ظاهرة معقدة.

2- أبرز مفاهيم القدرة التنافسية وأنواعها ومؤشرات قياسها.

3- دراسة وتحليل مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ووضعيته صمن المؤسسات الدولية.

دراسات سابقة :

من خلال مطالعتنا لمختلف الأبحاث والمواضيع حول موضوع بحثنا ،توصنا إلى نتيجة مهمة مفادها إن هناك نخبة من الباحثين تناولوا هذا النوع من البحوث ، حيث ركزوا على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات التنافسية ، ومن أهم تلك الدراسات التي وقفنا عندها

والمتمثلة في :

- دواح بلقاسم ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات في الدول النامية** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر سنة 2010/2009، والتي تناول خلالها إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية فهو إحدى أدوات تمويل التنمية الاقتصادية الضرورية بحكم المنافع التي يقدمها ،كما نشير الي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيقه للعلاقات الاقتصادية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

- شيقارة هجيرة ،**الاستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة** ،رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،سنة 2005، والتي فيها تحديد مدى مساهمة تنافسية الدخل في تحقيق الرفاه وتحسين المستوى المعيشي للإفراد ،هذا من جهة وسعي الدول لمواكبة التطور و التقدم الذي يشهده العالم خاصة التطور التكنولوجي والمعلوماتية ،إضافة إلى إظهار إن التنافسية أصبحت ضرورة حتمية علي مواكبة الإحداث والتطور العلمي.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأوّل: إطار مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأوّل: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع والمحددات.

المبحث الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: إطار نظري حول التنافسية.

المبحث الثاني: استراتجية التنافسية وأهم مؤشراتها.

المبحث الثالث: استراتجيات تشجيع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: الأهمية الاقتصادية.

المبحث الأول: بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الإقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري لاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لا شك أن اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في عالمنا المعاصر ،سواء للدول المتقدمة أو النامية ،إلا أن أهميتها أكثر وضوحا وإلحاحا للدول النامية نظرا لما يواجهه تنميتها من عقبات وتحديات أكثر مما يواجه الدول المتقدمة في هذا السبيل .

ونظرا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للبلدان النامية فقد بدأ عدد كبير منها ،منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،يستيقظ من سبات عميق نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ،ولكن ثمة عقبات اعترضت طريقها ، أهمها عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي ،مما اظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية نظرا لما تؤدي إليه من تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلات اعلي لتراكم الرأس مالي ،بالإضافة إلي ما تسهم به في تزويد البلدان النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية .

لذلك تسعى البلدان النامية إلي البحث عن مصادر خارجية لتمويل خطط الاستثمار الاجنبي المباشر بها ،وذلك بالعمل علي جذب رؤوس الأموال الأجنبية ،وتشجيعها علي الانسياب إليها.

لذلك نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الأهمية، محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لا سيما في البلدان النامية ونظرا للادخارات المنخفضة في تلك البلدان ، ويوجد العديد من التعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر لها للمستثمر .

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا :تعارف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو خدمية ،ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات .

1- تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: (U.N.C.T.A.D)

الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة المدى بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب ،وقد يسعى هؤلاء عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف ،تعود ملكيتها بالكامل لهم ،وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب[1].

2- تعريف البنك الفرنسي:

"الاستثمار الدولي الذي يتحصل من خلاله كيان مقيم في اقتصاد آخر ، تتشكل من خلالها علاقة طويلة الأمد مابين المستثمر المباشر والمؤسسة المستثمر فيها ، تخول له التأثير على تسييرها، ويشمل الاستثمار المباشر العملية الأولية المنجزة ما بين الكيانين وكل العمليات المالية الموالية [2].

3- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

أصدر FMI تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1993 وفقا لدليل إعداد ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة والصادرة عن FMI سنة 1993 على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الأجنبي الذي يعكس حصول كيان مقيم في الاقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر كما سماه الكيان المقيم بمصطلح " المستثمر الأجنبي المباشر" و المؤسسة بمؤسسة الاستثمار[3].

---

[1]- أشرف السيد حامد قبال ،**الاستثمار الأجنبي المباشر** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي للنشر التوزيع ،مصر ،2010، ص 17-18.

[2]- Définition de l'investissement direct étranger, **site de banque de France** :www.banque-France.fr

[3] - **Of the detailed ben chmark of foreing direct inverstment**. Paris 1999 p7 thir edition oecd.

4- تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ،تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي ،إما عن طريق الملكية الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها ،يكفل له حق الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي بزاوية المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكية الكاملة للمشروع او جزء منه[1].

5- تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو2001 المتضمن قانون المناجمت، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه[2] :

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توزيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة نشاطات في اطار خوصصة جزئية أو كلية.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الإشكال والتي تختلف باختلاف أغراضها التي تسعى إليها هذه الاستثمارات ويمكن عرضها في ما يلي[3]:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويدعى أيضا بالاستثمار المستقل ويعد من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات و تتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو تسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاج والخدمي بالدولة المضيفة وتردد الدول كثير في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسيات في أسواقها إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى

---

[1]- محمود صالح المنصوري ، **الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010 ، ص 31.

[2] – الجريدة الرسمية، العدد رقم 47 الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01- 03 من القانون 01 – 10.

[3] – عبد السلام أبو قحف ،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر،1989 ،ص ص 491-490

الاستثمار هذه النوع من الاستثمار في الدول النامية كما لا توجد دلائل كافية لنا بتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السلبية.

2- الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الإعمال الذي يمتلكه أو يشركا فيه طرفان أو أكثر من دولتين أو أكثر من دول مختلفة بصفة دائمة والمشاركة لهما لا تقتصر على الحصة في رأسمال للمشروع بل تنتقده أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراعات والعلامات التجارية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

هدف إنشاء المناطق الحرة التي تشجيع إقامة الصناعات التصديرية أو تسهم المناطق الحرة في زيادة الحرية التجارية في الدول المضيفة والذي يندرج في اطارها توسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع لتلبية متطلبات الحركة التجارية فيها وهو أمر الذي يتطلب وسائل صناعية وإنتاجية مهنية ،حيث يمكن للمناطق الحرة تساهم في نقل التكنولوجيا الخاصة بها والخبرات الفنية والإدارية اللازمة لها من خلال الاستثمارات الأجنبية التي تنجح في جذبها إليها أو الأجل هذا الغرض تسعي الدول لجعل المناطق الحرة لجذب الاستثمارات وذلك يمنع المشاريع الاقتصادية فيها العديد الحوافز .

4- مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشاريع قد تأخذ بشكل اتفاقية بين الطرفي الاستثمار الأجنبي والطرف الوطني (العام أو الخاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرفي الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمنتج و التجهيزات الرأسمالية في المقابل عائد مادي يتفق عليه ، وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ لشكل الاستثمار المشترك وشكل التملك للاستثمار الأجنبي .

المطلب الثاني: خصائص و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها[1]:

الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ،فهو بالضرورة استغلال أشكال لما يستعمله من موارد حيث يقدوا المستثمر الأجنبي على الاستثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية ،إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية و التقنية المتاحة .

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده .

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب شغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ،إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارية الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف ، بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ،حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ،أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة .

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي فيها أكبر عائد صافي بعد أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

إضافة إلى هذه الخصائص نذكر خصائص أخرى منها[2]:

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الجانبي يشغل مزايدة التنافسية لأطول فترة ممكنة خاصة إذا وجد ارتفاع الطلب على المنتجات في البلد المضيف.

- ارتباط بمظاهر العلاقات الاقتصادية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى ،حيث يقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأصول طويلة الأجل

---

[1]- ماجد عطا الله ،**إدارة الاستثمار** ،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011، ص ص103-104.

[2]- دواح بالقاسم ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهدات التنموية في الدول النامية** ،أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ، 2010، ص 17.

- تمكين الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات من تحميل مدا خيل العملة الصعبة .

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمر أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر ، وقد يهدف الاستثمار إلى انتعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد مالي ، عائد اجتماعي ،عائد اقتصادي ...)[1].

قد تتكون هذه الأهداف من أجل النفع العام إلى المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة أومن أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة ، ومن هذه الأهداف أيضا [2]:

- تحقيق عائد مناصب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية .
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته .
- ضمان السيولة اللازمة .

بالإضافة إلى[3]:

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها وبضائع الشركات خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لايستوعبها السوق المحلي لبلد الشركات المنتجة
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع.
- الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة وكذلك الحصول على المادة الخام قد تكون أقل.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب وفرة رأس المال وإمكانيتها المتقدمة.

---

[1]- دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، الطبعة الرابعة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009 ،ص 24.

[2]- جمال الدين برقوق وآخرون ، **إدارة الاستثمار** ،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،2010، ص 24.

[3]- قاسم نايف علوان ، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009 ، ص ص351 -352.

أما الهدف التي تسعى الدول إلى تحقيقيها من وراء قبولها وتشجيعها المشاريع التي يتم إنشاؤها فهي :

- الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا المتقدمة في الدول الأجنبية حيث إن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن مقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من القضايا في البلدان المستثمر فيها.

- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشاريع المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت وجهات النظر إلى الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسية بالتحول إلى النشاط والإنتاج الدولي ، وتحاول نظريات التدويل إيضاح الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة .

أولا: النظريات التقليدية.

1- النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسكية :

يرى معظم الاقتصاد الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجه نظر الكلاسيك انه يحقق الكثير من المنافع لكن تعود في مجملها على الشركات متعددة الجنسيات ،ومن وجهة نظرهم ان هذا الاستثمار كمبادرة من طرف واحد والفائز المؤكد لصالح الشركات متعددات الجنسيات وليست الدولة المضيفة[1].

وهذا من منطلق الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها المفكرون الكلاسيكيون في تفسيرهم كافتراض المنافسة التامة ،لا وجود لتدخل الدولة ،ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج ويستندون في هذا الرأي إلي جملة من التبريرات نوجزها في مايلي[2] :

- صغر حجم رأس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة خاصة الدول النامية ،بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمارات .

- تفضل الشركات متعددة الجنسيات تحويل أكبر من الأرباح المحققة إلى الدولة الأم بدلا من إعادة الاستثمار.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص490-491.

[2] - جبل برتان ،**الاستثمار الدولي** ،ترجمة علي مقلد وعلي زيعور ،منشورات عويدات ،لبنان ،1981، ص7.

2- النظرية الانتقالية:

تفترض هذه النظرية انه لابد توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذها من قبل المستثمر الأجنبي:

- مزايا الاستخدام الداخلي: يمكن للشركة المستثمرة ان تستغل مزاياها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مزايا الملكية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف.
- مزايا إمكانية الدولة المضيفة والتي يجب إن تفوق لشركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق.

ثانيا: النظريات الحديثة.

1- النظرية القائمة على هياكل السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان النامية (المضيفة) يضاف إلى هذا هناك نقص في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يمنح ميزة نسبية لشركات الدول المانحة على أساس منافسة الشركات الوطنية في البلد المضيف التي لا تستطيع منافسة الشركات المانحة ،وهذا يمنح المستثمر القدرة على أساس التحكم في السوق للبلد المضيف ،ويرى كل من (PAMY) و (GAVES) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بصدى ما تملكه الدولة المانحة من مزايا مقارنة بظروف الدولة المضيفة[1] .

هذا يعني أن هيكل السوق في الدولة المضيفة يعتبر عنصر جاذب للدولة المانحة في توجيه الاستثمارات نحو هذه البلدان.

2- النظرية القائمة على الحماية:

ترى هذه النظرية خلاف نظرية السابقة (هيكل السوق) حيث أن اختلاف المزايا النسبية بين الدول المانحة والدولة المضيفة ليس كافيا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل أن سلوك الشركات في الدول المانحة يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة وشروط وقوانين مؤثرة في حرية الاستثمار ،لذلك لجأت الشركات المانحة إلى إجراءات حماية كرد فعل هذه الإجراءات مثل العمل على ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسوق واحتكار براءات الاختراع من أجل إجبار الدول النامية المضيفة على

[1] – منجد عبد اللطيف الخنشالي ، **مقدمة في المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،مصر 2013، ص168.

تغيير قوانين الاستثمار واستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي ،وهذا بقي أن نظرية الحماية ترى أن حماية الشركات المانحة لأنشطتها يمهد الطريق أمام تدفق الاستثمارات الدول المضيفة[1] .

3- نظرية الموقع :

يرى أنصار هذه النظرية إن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالتغيرات المحيطة في الدول المضيفة ،وقد تحدد نظرية الموقع العوامل المحددة الاستثمار الدولة المضيفة كما يلي[2]:

- العوامل السوقية مثل درجة التقدم التكنولوجية.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب بين المواد الخام.
- الإجراءات الحماية : التعريفة الجمركية
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي وحرية إجراءات تحويل لعملات الأجنبية.

وتجد من خلال عرض هذه النظريات أنه من الصعوبة بإمكاننا أن تقرر أي نظرية ملائمة لتحديد قرار الاستثمار في البلدان النامية بسبب اختلاف الظروف لكل بلد ولكن نجد أن نظرية الموقع وما تتضمنه من دراسة نسبة شاملة لموقع الاستثمار قد تكون الأكثر شمولا أو قبولا بالنسبة للبلدان النامية، فهي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات يمكن لتهيئة المناخ الاستثمار المناسب.

4- نظرية دورة حياة المنتج الدولي :

لا شك أن تداول نظرية حياة المنتج يمكن أن يقدم لنا تغيرا لأسباب انتشار ظاهر الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة ،وكذلك دوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء الاستثمار الأجنبي من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها نوضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية خارج حدود دولة ا لام [3].

وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل نسبية ، وسنوضح ذلك في الشكل التالي :

---

[1]- عبد الكريم بغداد ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلو التسيير ، جامعة الجزائر 2007 /2008 ،ص82.

[2]-منجد عبد اللطيف الخشالي ، **مقدمة في المالية الدولة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص،168-169.

[3]- عبد السلام أبو قحف ، **نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص،21-22.

الشكل رقم (01-01): مراحل دورة حياة المنتج الدولي

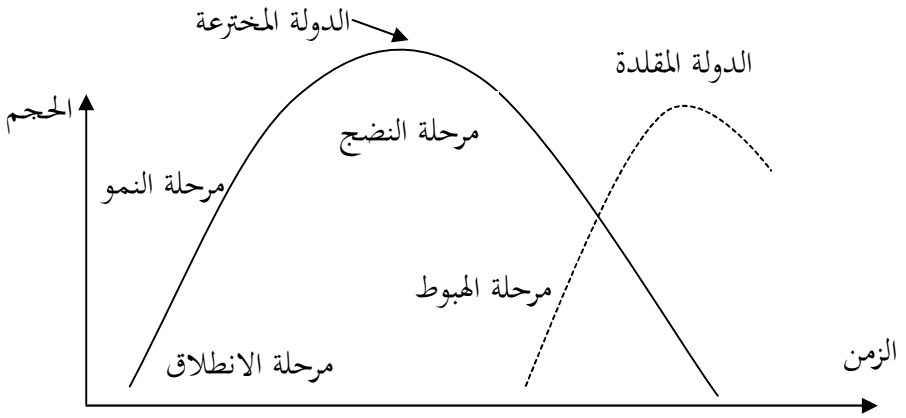

المصدر : نفس المرجع السابق ص 22

بالنظر إلى الشكل أعلاه نسجل أربع مراحل رئيسية هي[1]:

1- مرحلة المنتج الجديد:

وتتميز هذه المرحلة بحاجاتها لنفقات مالية كبيرة على أنشطة البحث والاختراع ، بإضافة إلى ضرورة وجود سوق محلية قادرة على استيعاب المنتج الجديد واستخدامه ومراجعته بحيث يؤهله في صورته النهائية للاستهلاك.

2- مرحلة النمو والتسويق المحلي والدولي:

وتتميز هذه المرحلة بزيادة الطلب على المنتج وبصورة كبيرة ويبدأ الطلب الأجنبي على هذا المنتج في النمو، فتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة ونظرا لأهميته في الأسواق الأجنبية تقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها .

3- المرحلة مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريعا ويرجع حجم الاستهلاك وتبدأ المنافسة في الظهور ويتكون الطلب في الدولة صاحبة المنتج أكثر حساسية لعامل السعر.

[1]- مصطفى الشدي، **المفاهيم والنظريات الأساسية والأسواق الدولية** ، الطبعة الأولى ،دار الجامع للنشر والتوزيع ،مصر،2007 ، ص 107.

4- مرحلة زوال المنتج :

ويلي المرحلة بداية التشبع في السوق المحلي وذلك نتيجة الإنتاج المتزايد من طرفي المتنافسين وسيطرتهم على سوق المنتج وعملهم إلى تطوير إنتاجها واستغلال العملة الصعبة.

المبحث الثاني :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ،الدوافع والمحددات

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها بهدف الاستقرار بها إذ تقدم لها الظروف المواتية لدخوله ،إذ تلعب دورا كبيرا في التقليل والحد من المديونية نظرا لتوفيرها على فرص التمويل لاقتصاديات الدولة المضيفة .

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من العديد من المواضيع الاقتصادية التي حضي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين و المفكرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط التالية [1]:

- زيادة الدخل القومي.
- خلق فرص عمل.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار ،ليس على مستوى دوله فقط بل ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى ويظل ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال الى الأخرى ويظهر جليا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ،كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به تنحصر بنواحي كمية تتمثل في[2]:

- خلق مناصب شغل ،وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية.
- هو الصورة المعبرة للنمو والتقدم ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ، يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي.
- يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان.

---

[1]- جمال الدين برقوق وآخرون ، **إدارة الاستثمار** ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[2]- ماجد أحمد عطا الله ، **إدارة الاستثمار** ،مرجع سبق ذكره ، ص 65.

تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة النامية في كونه لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف ، فلقد أثبتت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية [1].

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب التدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل استخدام مهارتهم ومعارفهم العلمية والفنية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها .

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية مما يدفع تلك الأخيرة نحو الحصول على أحدث النظم الفنية والتقنية والإدارية وتطويرها ، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والإدارية ،وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستعلاء على الشركات الوطنية تشكل منافس لها في السوق المحلي وحدوث أوضاع احتكارية للشركات متعددة الجنسيات .

- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي[2].

المطلب الثاني:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالات الى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه ومن بين هذه الدوافع ما يلي[3]:

1- دوافع اقتصادية:

تتمثل في:

- تخفيض القيود على الدول وخلق دوافع لجذب المستثمرين الأجانب لتلك الدول.
- معدلات فائدة أجنبية كبيرة والتي تعوض من خلال إضافات العملة المحلية عبر فترة من الزمن.

---

[1]- أشرف السيد حامد قبال ،**الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[2]- ماجد أحمد عطا الله ،**إدارة الاستثمار** ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[3] - مصطفي الشدي ،**المفاهيم والنظريات الأساسية والأسواق الدولية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 104.

- سعر الصرف والذي يعبر عنه بالعملة من المتوقع أن قيمتها ترتفع مقابل العملة الوطنية لبلدانهم .

2- الدوافع السياسية والاجتماعية:

إن من أهم مكونات الظروف السياسية هو الاستقرار السياسي الذي يعد عنصر أساسي في قرار الاستثمار ،و ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته الى دولة ما إلا إذ طمأن استقرار الأوضاع فيها فالاستثمار بطبيعته جبان ولا يقبل بأي شكل من الأشكال الانقلاب الأمني أما العوامل الاجتماعية ويمكن الحكم على ملائمة الأوضاع الاجتماعية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال نظرة المجتمع للمستثمر الأجنبي وحكمه على التعايش مع الأوضاع الاجتماعية ، وإذ اعتبرها البعض الأساس في قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب ، وهي تمثل أخطر العوامل المحددة لتحفيز للقيام بالاستثمار[1].

3-الدوافع القانونية والتشريعية:

الكثير من المستثمرين يستفيدون من قوانين التشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول إليهم من أجل جذب الاستثمار الأجنبي ومن أهمها [2]:

- تقديم الحوافز الضريبية.
- إصدار قوانين جاذبة له.
- إعطاء ضامنات للمستثمر.
- توفير فرص استثمارية دائمة .
- تقديم تسهيلات عقارية.

وهناك عدة دوافع أخرى نلخصها فيما يلي[3]:

- يسعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ،في المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح ،ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الواسع والتي حقق مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن

[1]- ماجد أحمد عطا الله ، **إدارة الاستثمار** ،مرجع سبق ذكره ص ص 105 -106

[2] - مصطفى الشدي ،المفاهيم و النظريات الأساسية و الأسواق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

[3] - فريد النجار ، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** ،الطبعة الأولى ،دار الشباب الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ،2007،ص ص 108-109.

أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

- إيجاد منافع ومجالات الاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخل وارتفاع الادخار الناجمة عنها ومن ثم تحقيق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة بسبب انخفاض حاجتها ، لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة ، أو المشروعات البنية التحتية ومرافقة رأس المال الاجمالي ،وانخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بسبب المشروعات فيها ، الأمر الذي يدفع استخدام الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .

- التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية.

- يوفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي تتجه إليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف.

- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول .

- التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تصدر هذه الاستثمارات الأجنبية وبالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة بالنسبة لهاو غيرها .

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف تعتمد علي العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر ويمكن ذكر هذه المحددات ما يلي[1]:

[1] – عبد الرزاق حمد حسبن الجبوري ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن ،2014، ص68.

1- محددات اجتماعية:

- تعزيز الاستثمار: ويتضمن المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- الحوافز الاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
- خدمات مبعد الاستثمار.
- الراحة الاجتماعية .

2- محددات في إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
- سياسة الخصخصة.
- السياسة المتعلقة بهيكل الأسواق وسير العمل فيها .
- السياسات التجارية (التعريفة الجمركية ،وسياسات الحماية الوطنية).
- السياسة الضريبة .

3- محددات اقتصادية:

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
- معدل النمو السوق.
- إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- توفير المواد الخام.
- توفير التكنولوجيا والابتكارات.
- تكلفة الأصول والموارد.

بالإضافة إلى المحددات السابقة يمكن أن نذكر ما يلي[1]:

4- البنية الأساسية :

مثل الاتصالات والمواصلات ،فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأنها ستؤدي إلي تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتجية الشركات .

5- حجم السوق والطلب على السلعة بالدولة المضيفة :

فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة جعله أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة للاستثمار الذي يهدف إلي خدمة السوق المحلي.

6- النظام التجاري للدولة المضيفة :

إذا ما قامت الدولة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية ،فان الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل إن تتخذ قرارها بالاستثمار .

7- أسعار الصرف :

يزداد أو (ينخفض) نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة أو (قوية) نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي لها الشركة .

8- وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر :

إذا ما كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة المعنية فان الشركة ستتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار .

9- القدرات التكنولوجية والفنية :

تزيد من قدرة الشركة علي استثمار من خلال القيام بالتوسع الخارجي .

[1] – اميرة حسب الله محمد ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والبيئة الاقتصادية** ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،مصر،2005 ،ص ص130-131.

10- المحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية :

- المحددات المالية والتمويلية :تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكوين عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة ويظهر من خلال الحوافز وتتمثل في :

- الحوافز المالية :وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة...الخ ،حتى يتم تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل التصدير.

- الحوافز التمويلية :وهي تمثل الأنواع الأساسية منها الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس ، الإنتاج ،تكاليف التسويق المرتبطة بالشروع في الاستثمار .

المبحث الثالث : آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر عدد من المزايا للدولة المضيفة فخاصة الدول النامية التي تتنافس بشكل جاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة ومن بينها الحوافز الضريبية نظر لتأثيره على مختلف الاقتصاديات الوطنية.

المطلب الأول : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة

نلخص أثار الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[1]:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تكوين الرأس المال يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الانجاز المحلي الإنمائي إضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة في الدخل المالي المحلي .

2- خلق فرص عمالة جديدة يعد من أهم الأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينما على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل .قارب النجاة الذي يمكن أن يسعدها على التخلص من البطالة .

3 - يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي تؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات ما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة لزيادة الصادرات .

4- تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد أربع فجوات رئيسية في الاقتصاد الدولة النامية:

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة .

ب- الفجوة بين الإرادات العامة والنفقات العامة .

ت- فجوة التكنولوجيا لسد حاجة الدول النامية من الآلات.

ث- فجوة النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تنتجها عملية التنمية.

بالإضافة إلى أنه[2]:

5- يساهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لمواد الدولة المضيفة.

6- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من المدخولات الخارجية .

---

[1] - ماجد أحمد عطاء الله ،**إدارة الاستثمار** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 108 ،109.

[2] - إبراهيم متولي المغربي ،**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع ،مصر،2011،ص ص211-213.

7- الحصول على الفن المتقدم والتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي والذي يصعب الحصول عليها في حال اقتراض خارجي وزيادة رفع مستويات الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة .

8- الاستثمار الأجنبي وزيادة معدل التكوين الرأسمالي

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر الاستثمار الأجنبي ، وكما ذكرنا معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما نظفر لتعويض هذا النقص إما اللجوء إلى القروض الأجنبية فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص اما اللجوء إلى القروض الأجنبية ذات إشكالية والفوائد الثقيلة والمضرة في المدى القصير والمتوسط على الاقتصاد الوطني.

وتظهر هذه الأهمية في زيادة معدل تكوين الرأسمالي من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات.

9- خلق العمالة: لاشك أن البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينهما على جذب الاستثمار من خلال[1]:

أ- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة .

ب- خفض الاحتكار .

ج- تحفيز الشركات على تحسين نوعية خدمات والمنتجات .

د- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير .

هـ - إن استقدام المستثمر الأجنبي بما فيه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالسوق العالمية تؤدي إلى توسع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية .

و- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين :حيث يستخدمون الطرف الفنية وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسية الإدارية والمالية والسوقية.

ن- استقدام الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة)

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ،**الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي النشر والتوزيع ،مصر ،2013،ص ص 399-400.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة القائمة به

وتتمثل هذه الآثار في ما يلي[1]:

أولا: توسع مجال نشاط الإنتاج.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم علي مستوى زيادة حجم نشاطها عبر مرورها القارات والبلدان النامية بالإضافة إلى زيادة مدخولات جديدة ،للقيام بمشاريع إنتاجية جديدة .يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي يعمل علي تغطية فجوة الموارد البلد المضيف ويعمل علي زيادة موارد النقد الأجنبي ،ويحفز شركات أخرى على شراء مدخلات وزيادة الصادرات .

ثانيا: اكتساب تكنولوجيا جديدة والتخلص من التكنولوجيا القديمة .

إن التطور التكنولوجي لا يتضمن العمليات العلمية فحسب بل شملت على المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين ،وان تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية ،وقد ساهم اكتساب التكنولوجيا الجديدة إضافة الى التي كان يحضى بها الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة مابين (70% – 75 %) من إضافات جديدة في البلد الأم .

ثالثا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أسعار الصرف .

يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره في حساب رأس المال وبتالي يؤثر في موقف سوق النقد الأجنبي وفي سعر الصرف .

ويكون اثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا في أداء السياسة النقدية في البلد الأصلي (الدولة إلام)عن طريق تأثيره في استقرار أسعار الصرف .

اضافة الى[2]:

– إن نشاط الشركات الأجنبية سوف يؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسطية والخدمات ،ويتم تحويل أرباحها إلى الخارج هذا بالاضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك

[1] – عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص،84-85.

[2] – منصوري الزين ،**تشجيع الاستثمار وأثره علي التنمية الاقتصادية** ،الطبعة الاولى ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2013،ص ص 382-385.

ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية ،هذا بالإضافة تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه الشركات للخارج .

– الشركة الأجنبية بحكم علاقاتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات الوطنية ،مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة ،كما إن سهولة حصول تلك الشركات علي التمويل اللازم لها في شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر عن إبطال مفعول السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل التوازن الداخلي والخارجي .

– إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة فإنها من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر العينية و الإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية .

– تؤكد الدراسات التي أجريت على حالة الدول المتقدمة المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر ،إن الاستثمارات التي تمت بواسطة الشركات عابرة القارات قد ساهمت في زيادة حجم فرص العمل الصناعية المتقدمة بنسبة تتراوح مابين 10%–15% من الحجم الكلي لفرص العمل المتاحة في هذه الدول باعتبارها دولا مستقبلة[1].

المطلب الثالث :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد القنوات أو المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية في البلدان المضيفة ،لكن بالرغم من المزايا التي يمنحها هذا الأخير إلا إن هناك أثار سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية المضيفة وفي مايلي بيان لأهم المخاطر [2]:

1- تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية يرتب أعباء فيما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جزء كبير من أرباحها إلى دولها الأصلية ،مما يترتب عليه في الاجل الطويل حدوث عملية نقل عكسي للموارد من الدول النامية إلى المتقدمة ويعني ذلك ان هناك استغلال للموارد الوطنية في صورة الأرباح المحولة للخارج .

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ،مصر ،2007،ص375.

[2] – إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ،ص 161–162.

2-نقل التكنولوجيا التي تتسم بالكثافة الرأسمالية العالية بغض النظر عن ملاءمتها لظروف الإنتاج في الدول المستقبلة لها ،فالطريقة الفنية للإنتاج التي تقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المضيف ،وبالتالي فهي تحرم التكنولوجيا الوطنية من فرصة التطور والازدهار لتبقي رهينة التبعية .

3- ميل فروع الشركات الدولية إلى إنتاج سلع استهلاكية معقدة تكنولوجيا لضمان عدم انتشار هذه التكنولوجيا و هذه السلع غير ملائمة لظروف الدول النامية وتؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ،مما يؤثر على المدخلات المحلية والاستثمار.

4-الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية لن يوصل لتنمية مستقرة ،فالتنمية التي لا تتخذ المواد المحلية والقاعدة المحلية أساسا لها لن يكتب لها النجاح .

5-تعتبر الشركات الأجنبية طفيلية بشكل عام على الاقتصاد المتلقي (المضيف) أي أنها تسعى إلى بناء نفسها كشركات احتكارية ،وان تحصل على حصة السوق المحلي .

كما أنها تنقص من قدر الاقتصاد المحلي عبر القضاء على[1] :

أ- التنمية والبحث على مستوي المحلي .

ب- الطلبات المقدمة للموردين المحليين بل ومن الإنتاج المحلي ذاته (عن طريق بيع سلع منتجة في لأماكن أخرى، من شركات متعددة الجنسيات ،في سوق المحلي).

وهي عملية يطلق عيها "تدمير السوق "ونتيجة لذلك ،تتسع الفجوة بين متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر والبلد المنشا والارتكاز للشركة متعددة الجنسية.

6-نتيجة لتكثيف النشطات من قبل هذه المؤسسات تظهر الحاجة إلى تنافس المستوردين على توفير احتياجاتها مما يؤدي لتدفق عكسي للعملة الصعبة من جهة أخرى نجد هناك من المؤسسات الأجنبية تمنع البلد المضيف من تصدير ذلك المنتج حتى تحافظ على السيطرة على بقية الأسواق وتضمن توطئة بها ، وهذا التقييد يسمح بحرمان البلد المضيف من عوائد العملة الصعبة ، أما فيما يخص التأثير على ميزان المدفوعات فنجد ان ذلك يمكن ان يكون سلبا أو ايجابيا حسب السياسة المتبعة فإذا كانت تعتمد على أساس الصرف المرن فإن أي

[1] – منصوري الزين ،**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص386.

اختلال يمكن تعديله إما إذا كانت على أساس سعر الصرف الثابت فان زيادة الطلب علي العملات الأجنبية الناجمة علي هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيودى إلي تقليل الفائض والمساهمة في عجز المدفوعات.[1]

7- ارتفاع أجور العاملين والخبراء والفنيين في هذه الأسواق ، وبالتالي مدى ضخامة تحويلات استعادة رأس المال ،وكذلك مدفوعات الفائدة عليه بالضافية الي تحويلات العاملين والخبراء الأجانب لجزء من مرتباتهم إلي ذويهم بالخارج ،الأمر الذي شانه إن يضخم من إجمالي مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعلها عبئا لا يستهان به على كاهل البلدان المستضيفة لها [2].

ثانيا :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به .

هناك مجموعة من المخاطر التي تواجهها الدولة القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

إن استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي البلدان النامية منها قدمت لها الدولة من الحوافز ضريبية سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة النامية نتيجة ما ستحققه من اقتطاع ضرائب علي السلع المنتجة والأرباح المحققة لهذه الاستثمارات الأجنبية وعلي السلع المنتجة وأرباح الاستثمارات الوطنية التي كان المستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجيعها[3].

إضافة إلى[4]:

1- خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:

حيث لا يشجع السوق الصغير علي الاستثمار إلا إذا كان قربا من الموارد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ،وعادة يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي .

2- خطر التضخم :

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية ،وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ،لان التكلفة النسبية الإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل .

---

[1] – عبد الكريم كاكي ،**الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية** ،الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2013 ،ص ص103- 104.

[2] – ايت عيسى عيسى ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،مجلة الخلدونية ،العدد الرابع ، جامعة تيارت ، ماي 2010 ،ص6.

[3] – نزيه عبد المقصود ،**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ،مرجع سبق ذكره ،ص469.

[4] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ،ص 66.

3- خطر تغيرات سعر الصرف :

والمتمثل في درجة المخاطر علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر المترتبة علي تغيرات سعر الصرف من خلال إن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم لاستثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلي عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها اقل ،وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن إن يواجهه المستثمر الأجنبي ،مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة .

4- البنية الأساسية :

تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمر الأجانب

5- الاستقرار السياسي :

يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي علي قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية ،تخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا انه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدولة المضيفة ،ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية ،خاصة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة و الانفتاح الاقتصادي ،فبرزت الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية والجهوية والدولية الاقتصادية ،التي فرضت الاندماج الاقتصاد العالمي ،وحررت التجارة الخارجية ،واتبعت سياسة اقتصاد السوق التي أدت إلى تراجع وانحصار القيود الجمركية ،مما ألزم الدول المضيفة على مراجعة وهيكلة نظمها وقوانينها الداخلية ،وتقديم المزيد من الضمانات والتحفيزات لجذب الاستثمارات .

لكن مهما يكن فالاستثمار الأجنبي هو وسيلة تمويل دولية فعالة لدول النامية والية لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتها ووسيلة للقضاء علي البطالة وفتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية وآلية فعالة للمنتجات الوطنية لاختراق الأسواق الدولية الذي يعود بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة من رؤوس الأموال الأجنبية .

الفصل الثانـي

سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

أصبح موضوع التنافسية أمرا يفرض نفسه على الساحة العالمية أمام التطورات المتزايدة في كافة المجالات الحياة وخاصة الاقتصادية، مما يدفع صانع السياسة على مستوى العالم إلى الاهتمام بالتنافسية على المستوى الوطني وكيفية النهوض بها وتحسينها وترتبط أهمية الميزة التنافسية بالعديد من التطورات الحديثة مثل الثورة التكنولوجية واتجاه الكثير من الدول نحو السوق وتحرير التجارة الخارجية الدولية، حيث تعتبر ظاهرة التنافسية من أهم الظواهر التي لا تمثل تحديا للدول الصناعية المتقدمة بل والنامية أيضا، وخاصة تلك التي تسعى إلى اتباع استراتيجية من شأنها التوسع في الصادرات والتوجه للخارج لتحقيق النمو المتواصل.

ويتطلب التوسع في الصادرات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والاعتماد على قوى السوق والسياسة لتحقيق كفاءة التخصيص بما يؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي وتدعيم مركزه التنافسي.

وبناءا على ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: اطار نظري حول التنافسية

المبحث الثاني: استراتيجية التنافسية وأهم مؤشراتها

المبحث الثالث: استراتيجيات تشجيع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: إطار نظري حول التنافسية

إن ظاهرة التنافسية من أهم الظواهر التي لا تمثل تحديا للدول الصناعية المتقدمة فحسب، بل النامية أيضا، وخاصة الدول التي تسعى إلى اتباع استراتيجية من شأنها التوسع في الصادرات والتوجه للخارج لتحقيق النمو المتواصل، لذا فإن التنافسية أصبحت من الأمور الهامة في عالم أصبح يتسم بنسبة التبادل في السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال وارتفاع وسرعة نقل التكنلوجيا والاعتماد على الحواجز التكنولوجية والمعرفية أكثر من الاعتماد على الحواجز الجمركية.

المطلب الأول: مفاهيم عن التنافسية

إن النجاح في الأسواق الخارجية يتطلب التمتع بميزة تنافسية. وعليه يمكننا تناول بعض تعاريف التنافسية وهي:

1- تعريف التنافسية حسب المؤسسات:

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع و خدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.

فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها القدرة على انتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب في الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل كفاءة من المنشآت الاخرى[1].

وهناك تعريف آخر: بأنها عملية تقوم بمقتضاها المنظمات بوضع منهجية من تحليل ظروف التنافس والمتنافسين، تحديد الموقف التنافسي للمنظمة، واختيار استراتيجية للتنافس وبهدف تحقيق ميزة تنافسية متواصلة[2]

2- تعريف التنافسية على مستوى الدول:

إهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول، هناك العديد من التعريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية ومن هذه التعاريف ما يلي[3]:

---

[1]- بشار يزيد الوليد، **التطوير و التخطيط الاقتصادي** ، بدون طبعة ،دار الراية للنشر و التوزيع. ،الأردن، 2008،ص ص 35-38 .

[2]- نبيل مرسي و آخرون، **الإدارة الاستراتيجية**، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، مصر 2007،ص 95.

[3] - جلولي بوجمعة، **أثر سياسات الحد من التلوث على التنافسية الصناعية**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة تيارت، 2011/2010، ص 24.

أ. تعريف المجلس الامريكي سياسة التنافسية:

تعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".

ب. تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:

عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الامة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالمي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية.

وتوضح دراسة للأنكتتاد عام 1995 عن البيئة والتنافسية العالمية والتنمية أن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة وأن تنافسية الدولة ليست دالة خطية في تنافسية الشركات الفردية داخل الدولة بل تمتد إلى أكثر من ذلك حيث تشتمل العديد من العوامل مثل الانتاجية والابتكار التكنولوجي والاستثمارات وأسعار الصادرات والواردات وميزان المدفوعات ورأس المال وظروف العمل والضرائب والاستقرار السياسي... وغيرها.

ج. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE):

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) التنافسية أنها[1]:

الدرجة التي يمكن وفقها و في شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل.

كما تعرفها (OCDE) في وثيقة أخرى كالتنافسية الدولية بأنها [2] :القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختيار المزاحة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي.

د. تعريف معهد التنافسية الدولية (IGC):

يعرف معهد التنافسية الدولية التنافسية على أنها قدرة البلد على[3]:

- أن ينتج أكثر و أكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة:
- تكلف أقل : من خلال تحسينات في الإنتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.

[1]- محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية و قياسها**، مجلة جسر التنمية، التعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع والعشرون، الكويت، ديسمبر 2003، ص5.

[2] -Organisation compétition et développement économique OCDE.

[3]- محمد عدنان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 6-7 .

- إرتفاع الجودة : وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات الإنتاج.

- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان والنظم والتوريد بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية و بالتالي يتحصل على قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي و المحلي وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد و ذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

عكس منظمات التعاون والتنمية الإقتصادية، فإن معهد التنافسية الدولية يربط التنافسية الدولية بالعامل التكنلوجي استعمال التقنيات الدقيقة للوصول إلى منتجات عالية التصنيع والتقنية ،كي تستطيع جذب أذواق المستهلكين لتحقيق أكبر العوائد، وبالتالي إستعمالها في الرفع من الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة التنمية البشرية، كما ركز هذا التعريف على العناصر التالية :الصادرات، الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر دون غيرها من العناصر.

3- تعريف التنافسية من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الاسواق المفتوحة. أما التعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نمو متواصل ومتصاعد في مستوى المعيشة المواطنين على المدى الطويل.[1]

أ. التنافسية من وجهة نظر الكلية Macro level:

يشير مصطلح الميزة التنافسية إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فوق الدولة الأخرى، اذا كانت تستطيع انتاج سلعة ما بتكلفة أقل من الدولة الأخرى (مقاسة بتكلفة الفرصة البديلة).

[1] – نيفين حسنن شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة الخارجية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 21.

ويعتبر التعريف الذي قدمه Laura d'andrea tyson هو أكثر تعريفات التنافسية شيوعا، ويتمثل فيما يلي: تشير التنافسية الدولية إلى قدرة دولة ما على انتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع[1].

ب. التنافسية من وجهة النظر الجزئية Micro level:

ونعني بها القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة اذا ما استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار Sustainble ،بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الاسعار وتحمل الخسائر ويتم ذلك من خلال اتباع استراتيجيات ترتكز على التنافس إما في جانب النفقات أو في جانب اختلاف وتميز المنتج[2].

المطلب الثاني: أنواع التنافسية

هناك من يقسمها إلى:

أولا: التنافسية حسب الموضوع: وتضم[3]:

1. تنافسية المنتج:

تعتبر تنافسية المنتوج شرطا أساسيا ولازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كافيا وكثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج وبعد ذلك أمرا مطلا باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تمون اكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع وعليه يجب اختيار معايير تمكن التعريف الدقيق على وضعية المنتج في السوق خلال فترة معينة.

2. تنافسية المؤسسة:

يتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج في حين يتم التقويم المالي للمنتج استنادا إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقويمها آخذين هوامش كل المنتجات من جهة والأعباء الاجمالية ونجد من بينها التدفقات العامة،

[1] – نيفين حسن شمت ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 22-23.

[2] – نفس الرجع السابق ،ص25.

[3] – شيقارة هجيرة، **الاستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 7.

نفقات البحث والتطوير والمصاريف من جهة أخرى، إذ فاقت هذه المصاريف والتدفقات والهوامش واستمر ذلك مدة أطول فان ذلك سيؤدي إلى خسارة كبيرة يصعب على مؤسسة تحملها وعليه فهي مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها ولا يتم ذلك إلا اذا حققت قيمة مضافة في كل مستوياتها.

ثانيا: التنافسية السعرية و التنافسية خارج السعر: وتشمل ما يلي[1]:

1- التنافسية السعرية:

تعبر عن هيكل الاسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع شركائه، فالبلد ذو التكاليف الأرخص يمكنه تصدير السلع إلى الاسواق الخارجية بصورة أفضل حيث تؤدي التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي فلكي تكون الدولة رائدة في السوق العالمي فلابد لها أن تقوم بضبط وتحكم تام في خفض التكاليف بين منافسيها في نفس الصناعة.

2- التنافسية خارج السعر:

وتعني قدرة اقتصاد ما على جلب الطلب بفضل عوامل أخرى غير الاسعار والتأقلم مع تطور الطلب، وتشمل عدة عوامل:

أ. الجودة:

تعرف على أنها ملائمة المنتج المستخدم، والاهتمام بالجودة يتم التأكيد عليه ليس فقط في عملية التصنيع الخاص بالشركة ولكن أيضا الاهتمام بالتكلفة والخدمة والسرعة والابداع، فهي وسيلة لإسعاد المستهلك وارضائه مما يجعله أكثر ارتباط بالسلعة. فهي أداة لإنجاح مشروع.

ب. التنافسية التكنولوجية:

تعني استخدام الوسائل والبرامج الحديثة فهذه المنافسة بين المؤسسات والبلدان التي عرض أن تعمل على أسعار وتكاليف فإنها تميل إلى المستويات ذاتها، وتستند إلى البحث والابتكار ،من خلال تنافس الدول على النوعية في الصناعات عالية التقنية مستعملة في ذلك أحدث التطورات التكنولوجية.

[1] – أحمد السيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثالثة، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 23

ج. التنافسية الهيكلية:

والمقصود بها مدى سيطرة الدولة على سوق التبادل التجاري الدولي، مستعملة في ذلك أهم التقنيات العالية، وكذا الانخفاض في التكاليف، ستكون رائدة في هذه الأسواق التنافسية المؤسسات تترجم فعالية أساليب التسيير، حيث تعمل الدولة على تناسق وفعالية البنية الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ثالثا: التنافسية حسب الزمن: وتتمثل فيما يلي[1]:

1- التنافسية اللحظية:

تعتمد على النتائج الاجابة المحققة من خلال دورة محاسبية غير أنه لا يجب ألا تتفاعل بشأن النتائج، كما يمكنها أن تتحقق عن فرصة عابرة في السوق فالنتائج الاجابة قد تكون على مدى قصير قد لا تكون على المدى الطويل.

2- القدرة التنافسية:

تعني ضرورة تحضير الشروط البنيوية لتحسين تنافسية المؤسسة وهي تعبر عن جوانب التفوق والتميز من السعر، الجودة، تميز السلعة، المرونة، الوقت التي تحقق الميزة التنافسية مما يجعل المؤسسة صامدة وسط بيئة مضطربة.

المطلب الثالث: أهمية ومحددات التنافسية

أولا: أهمية التنافسية:

تسعى الدول إلى تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته ويشير مفهوم التنافسية أن الدول الصغيرة تستفيد من التنافسية من الدول الكبرى تكمن أهمية هذه التنافسية فيم يلي[2]:

- النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة في ظل عالم متغير،حيث لا وجود للحدود السياسية التي يكمن أن تقف كحاجز في وجه التجارة الدولية.
- إلزامية اعطاء القطاع الخاص دور الريادة مع بقاء الدولة كالداعم له.
- استمرارية قطاع الخاص في الاستثمار للوصول إلى معرفة حاجة سوق وقدرته التنافسية.

[1] محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، ص ص، 14-15 .

[2] عبد السلام أبو قحف، **مبادئ التسويق**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص ص، 201- 202.

- اتباع استراتيجية انتقالية كالاعتماد على ترجمة الخطط المتبعة من قبل مؤسسات.
- تحسين كفاءة التشغيلية بالاستقلال الأمثل لمدخرات مثل (العمالة، رأسمال، المواد الخام...)
- التكفل بتحويل المعلومات إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية، وتحويلها ودراستها ومن ثم وصفها في اطار عام منطقي يسهل استيعابه.
- استخدام الاستراتيجية كمرجع التنموية المختلفة.
- تحسين مستوى القيمة المضافة وبالتالي تحسين التنافسية بين الدول للنهوض باقتصادها.

ثانيا: محددات التنافسية

وتتمثل في العوامل الداخلية للاقتصاد الوطني للدروس، وقد قام PORTER بتقسيمها إلى أربعة محددات أساسية تؤثر كل منها في الاخرى كما يلي[1]:

1- ظروف عوامل الانتاج:

حسب النظرية الاقتصادية المألوفة، فان التحقق التبادلات يحدد من خلال عوامل الانتاج واليد العاملة، الأرض، موارد طبيعية، رؤوس الأموال، والهياكل، فالسلعة المصدرة من طرف بلد ما يتوقف على أساس استعمال البلد العناصر الأكثر وفرة، وهذه النظرية يرجع تاريخها إلى الاقتصاد الكلاسيكي، إلا أنه لا يمكن اعتبارها ناقصة أو حتى خاطئة.

2- شروط الطلب:

يمكن عوامل الطلب أن تؤثر على الطلب المحلي ،لكن مبدئيا قد يحدث غير ذلك، اذ أن التركيبة وطبيعة السوق المحلية لها أثر غير متساوي على مؤسسات، فيما تعلقت احتياجات الزبائن، من حيث معرفتها والتأقلم معها، فالبلد الذي يملك ميزة تنافسية في صناعات يعطي الطلب المحلي نظرة واضحة عن الاحتياجات المتزايدة اذ أن الزبائن المحليين يدفعون المؤسسات نحو الابداع والابتكار بسرعة تفوق المنافسين الأجانب، نجد ان الجانب النوعي للطلب المحلي أكسب مؤسسة ميزة تنافسية.

3- ظروف الصناعات:

إن وجود موردين محليين يمتازون بمستوى جيد، ويمكن لصناعات اكساب ميزة، فهم يعرضون مدخلات تمكن من تحقيق أحسن عوائد، بطرقة فعالة، سرعة، ومفصلة. وبمعنى آخر أكثر دقة، يعتبر المنفذ إلى

[1] محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 23 – 24.

الموارد والآلات بمثابة الميزة الناتجة عن الصناعات المحلي ة المرتبطة في مجال الابداع والتحسين ،وهذه الميزة تقوم على أساس علاقات العمل.

اذ يمكن للموردين الاستفادة من الاتصالات المباشرة، كما يمكن للمؤسسات تعديل اتجاهاتها وعرض مواقع اختيار البحث والتطوير.

4- استراتيجية هيكل وتنافسية المؤسسات:

ان الظروف والوضعية الوطنية تقوم بتوجيه أنماط الابداع، التنظيم، تسيير مؤسسات وطبيعة التنافس الداخلي، ويمكن أن نجد أن أحسن المنافسين هم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة غير المسعرة في البورصة، ويمكن أيضا ان نجد مؤسسات ذات التنظيم وهي مسيرة بأسلوب يطبق مستويات المسؤوليات، بالإضافة إلى أن المسيرون يمتازون بتكوين تقي، لأن المنافسة في الصناعة تكون ناجمة عن تطبيق علم ادارة الأعمال، وأشكال التنظيم في البلد من جهة ومصادر الميزة التنافسية في صناعة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: استراتيجية التنافسية وأهم مؤشراتها

لقد أشارت الدراسات أن التنافسية من لأهم الظواهر التي أصبحت تمثل تحدي للدول الصناعية المتقدمة والنامية من أجل اتباع استراتيجيات توسع الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: البيئة التنافسية

إن المنشأة أو المؤسسة مهما كانت طبيعتها في النشاط فهي لا تعيش عن معزل عن بيئتها الخارجية. فهي تؤثر وتتأثر بها لذا فهي في صراع مستمر مع محيطها التنافسي حتى تضمن بقائها وقدرتها على تحديد مواطن الخلل وايجاد حلول لها.

أولا: مفهوم البيئة التنافسية:

إن الفهم المتعمق للبيئة التنافسية يتطلب تحليل ودراسة أداء المنافسين من حيث الحجم معا ولكل قطاع من القطاعات السوقية التي تتواجد فيها الشركة ومنافسيها ومن اهم المعايير المعتمدة من أجل التحليل:[1]

- اتجاه كل قطاع سوقي.
- النمو المتوقع لكل قطاع.
- الحصة السوقية لكل منتج.
- التغير المتوقع في الحصة السوقية لكل منتج.

و أخيرا ينبغي على الشركة أن تدرك سلوك المنافسة قد يتأثر بالجاذبية المهيكلة للقطاع السوقي.

قام بورتر ميشيل بتحديد، خمس قوة قادرة على تحديد البيئة التنافسية وتتمثل فيما يلي:

[1] – عبد السلام أبو قحف، **مبادئ التسويق**، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الشكل رقم (02-01): نقاط القوة والضعف للمنافسة والبيئة المحيطة بها

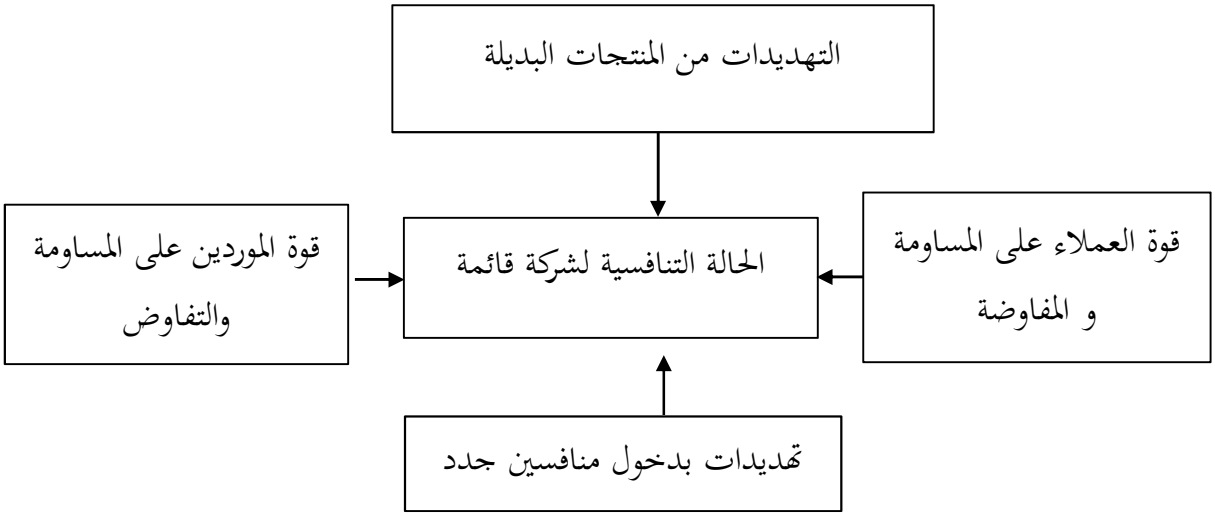

المصدر: أحمد السيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

المطلب الثاني: الاستراتيجية التنافسية

إن مفهوم الاستراتيجية لم يتم التوافق على تعريف مشترك نظرا لتوسع نطاق مفهومها ويمكن تحديد مفهومها كالتالي:

أولا: مفهوم الاستراتيجية التنافسية:

انتشر في عالم ادارة الأعمال عن طريق (بورتر) في سنة 1982، حيث تعرف على أنها مجموعة متكاملة من التصرفات التي تسمح للمؤسسة بخلق مواقع هجومية أو دفاعية في صناعة ما ومن ثم تحقيق استثمار متفوق، وبالتالي تمكن الاستراتيجيات المؤسسة من التنافس بفعالية وتحقيق أعلى المتوسط، وقد سميت بالعامة نظرا لإمكانية تطبيقها في كل المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، اذ قام مايكل بورتر في كتاب الميزة التنافسية الذي صدر في سنة 1985،[1] كما هو مبين في الشكل التالي:

[1]-أحمد السيد مصطفى، **نفس المرجع السابق**، ص 201.

الشكل رقم (02-02): الاستراتيجيات العامة للتنافس

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 179.

ثانيا: الاستراتيجيات العامة في التنافس

1- قيادة التكلفة:

أ- الاهتمام بالإنتاج.

ب- الاهتمام بالتسويق .

ج- قبول هامش الربح.

د- إمكانية تخفيض سعر السوقي.

هـ- سمعة السلعة.

2- التمييز:

أ- طريقة أفضل لصنع السلع.

ب- منتجات أفضل من منتجات أخرى.

ج- مزايا اضافية للمنتج: نماذج، تشكيلات.

هـ- مجهودات أثمان وبيع مكثف.

هـ-ابتكار متكرر.

3- التركيز:

أ- منتجات تحقق ربح بشكل أفضل.

ب-التمييز الناجح لأداء الأداء الأشياء ذات طابع الخاص للمستهلك الذي يشكلون قطاع المستهدف.

ويمكن أيضا التعرف على استراتيجيات أخرى يمكن ذكرها:

الشكل رقم (02-03) :الاستراتيجية التنافسية

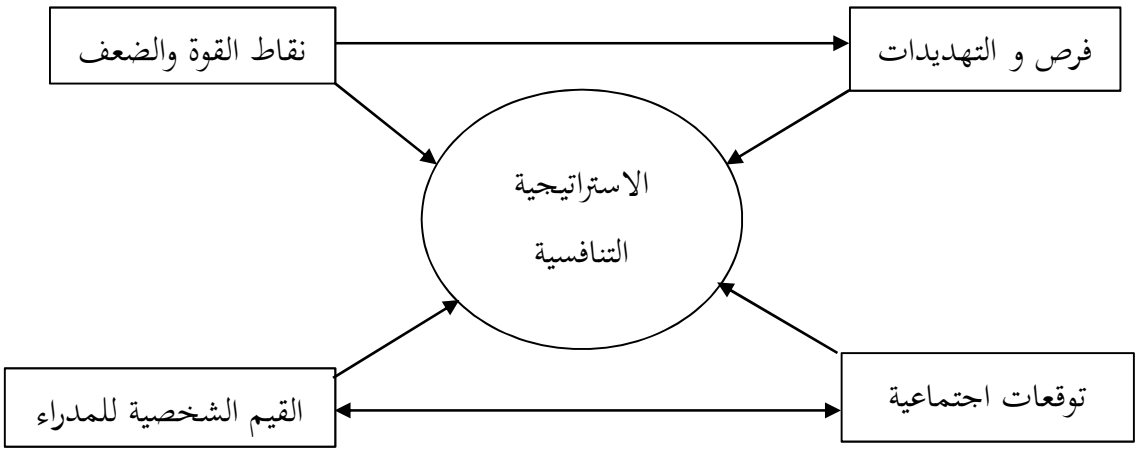

المصدر: أحمد ماهر، **الادارة الاستراتيجية**، الطبعة الرابعة ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر،2007 ،ص 35.

ثالثا: المستويات المختلفة لصنع المنافسة.

يوجد عدة مستويات ويمكن حصرها كالتالي[1]:

1- استراتيجية الشركة ككل:

يتم صياغتها بواسطة الرئيس التنفيذ الأعلى وعدد من كبار المدير بالشركة.

تشير هذه الاستراتيجية إلى الخطة الموضعية لتوجيه ادارة مهينة من خلال:

أ– كيفية التنافس بشكل ناجح وتحديد اي نوع من المزايا سمعة السلعة التي يمكن تحقيقها .

ب– يجب اتباع في كل مجال وظيفي (الانتاج، تسويق، تمويل، موارد بشرية) بغرض تحقيق استراتيجياتها.

ج. الاستجابة الى التغيرات في الصناعة الاقتصادية ككل.

2- استراتيجية المجال الوظيفي:

تشير هذه الاستراتيجية إلى المداخل المحددة وظيفتها والتحركات التي تنتجها الادارة بغرض دعم الاستراتيجية الكيلة لوحدة النشاط ،وتظهر الحاجة إلى الاستراتيجية المساعدة في المجال الوظيفي بالنسبة لوظائف الانتاج، التسويق، المبيعات، التمويل.

[1] أحمد ماهر، **الادارة الاستراتيجية**، ص 178.

3- استراتيجية التشغيل:

تشير إلى عدد المداخل التفعيلة ومن منظور أضيق وكذلك التحركات التي يتبعها مدير الوحدات الفرعية ومدير المناطق لإنجاز أهداف الخاصة في مجال مسؤوليته، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية أقل من حيث المدى الذي نعطيه بالمقارنة مع الاستراتيجية في المستويات الأعلى إلا أن ماتزال مهمة مه وجهة نظر تحقيق التكامل.

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية

في الواقع العالمي للمؤسسات، نجد أن أغلبها لا تتساوى في التنافسية سواء من حيث العدد أو القدرة وهذا التباين يدفع كل واحدة منها إلى أن تستغل ميزتها التنافسية في الحصول على حصص سوقية والتموقع ،وبحكم تنافسية هذه المؤسسات من خلال تحليل مكوناتها وتقييمها من خلال مؤشرات متعددة ومقارنة بمنافسيها مباشرة ،وعليه فتنافسية المؤسسات تقاس من خلال مؤشرات عدة حتى تتمكن المؤسسات من احتلال الصادرات في السوق المحلية أو العالمية ،فقد لجأت إلى التنافس ضمن مجالات عديدة تتكامل وتداخل فيما بينها، هنا سنحاول التعرف على مؤشرات التالية[1]:

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

والتي تتمثل في كل مؤشرات الموارد الطبيعية والمادية والبشرية، ومؤشرات معدل النمو وهيكل الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات، التضخم، ... الخ.

2- مؤشرات القطاعية:

حيث يعد سوق الصادرات أفضل معيار واختبار للقدرة التنافسية للصناعات المحلية حيث أن أسعارها لا تخضع لهيمنة هذه الصناعات فضلا عن أن نمو الصادرات بالدول النامية له علاقة وثيقة بالتحسن المستوى المعيشي، وبعد ارتفاع نصيب الصادرات في السوق الدولية ومن أهم مؤشرات التنافسية الدولية والعكس صحيح، ويدعم هذا الموقف مدى الترابط والتركيز بين الأنشطة المغذية والمكملة لهذا القطاع الى جانب التكامل الافقي من موارد أولية وآلات ومدخلات متخصصة.

[1] – نيفين حسن شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 47 – 48.

3- مؤشرات الأنشطة الاقتصادية:

حيث يعتمد أداء الأنشطة الاقتصادية على متغيرات معقدة التشابك تتسم بعلاقات تبادلية ولذلك فان تحليل قوة أو ضعف مناعة يجب التمييز بين آثار كل من هذه المتغيرات على أداء الأنشطة الاقتصادية.

4- المؤشر التقليدي لقياس التنافسية:

يشمل هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الثانوية التي كل واحدة منها بترتيب المستويات السلعية حسب قدرتها التنافسية ومن أبرز المؤشرات الثانوية نذكر ما يلي:

أ. مؤشر الميزة النسبية للظاهرة :

يقاس مؤشر الميزة النسب ية للظاهرة بالمعادلة التالية:

$$RcAI(I.W) = [xj(I.W)/Tx(I.W)]/[xj(W.W)Tx(W.W)]$$

وتعتبر الرموز التالية:

- $xj(I.W)$: الصادرات الدولية من السلعة إلى العالم الخارجي (W).
- $xj(W.W)$: تمثل صادرات العالم من السلعة (j) إلى نفس الاسواق.
- $Tx(I.W)$: تعبر اجمالي الصادرات السلعية من الدولة (I).

ب. مؤشر تكلفة الموارد المحلية:

يعبر هذا المؤشر عن قيمة عناصر الانتاج المحلية المستخدمة في انتاج السلعة سواء بطريقة مباشرة وذلك بهدف توفير أو اكتساب وحدة النقد الأجنبي بصيغته أخرى، فهو يقيس القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالعملة الوطنية مقسومة على القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية ويتم قياس معامل تكلفة الموارد المحلية باستخدام أسعار المحاسبة (أسعار الظل) .

من خلال الصيغة التالية: $$DRc = \frac{VAD}{VAW}$$

VAD: القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار الداخلية.

VAW: القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار العالمية.

ج. مؤشر التصدير:

من المسلم به أن السعي نحو زيادة الصادرات من السلع أو مجموعة سلعية معينة يتطلب زيادة الواردات من بعض مستلزمات الانتاج المباشر وغير محلي القابلة لتصدير، فان كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها من

النقد الأجنبي، يبقى عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج إلى أقل قدرة ممكن من مستلزمات المستورة، أو المستلزمات القابلة للتصدير، ونستخدم الصيغة التالي في حساب هذا المؤشر:

$$EP = [(Li + Lx)/X] \times 100$$

حيث تشير رموز المعادلة :

- EP: مؤشر التصدير.
- Li: قيمة المستلزمات المستورة.
- Lx: قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.
- X: قيمة صادرات السلعية.

د. مؤشر معدل احتراف السوق:

ويقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على احتراف السوق تصديرية ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية [1]:

$$MPR_{Ij} = (M_{Ij}) / (Q_{Ij} + M_{Ij})X_{Ij})$$

حيث تشير:

- M_{Ij}: واردات سلعة I من السلعة J .
- Q_{Ij}: انتاج سلعة I في الدولة J .
- X_{Ij}: صادرات السلعة I بواسطة الدولة J .

[1] – عبد السلام أبو قحف، **مبادئ التسويق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 48– 49.

المبحث الثالث: استراتيجيات تشجيع تنافسية الاقتصاد الجزائري

من منطلق تبني الجزائر للاقتصاد الموجه بعد الاستقلال ارتأت الجزائر بأن أعباء التنمية الشاملة والخروج من التخلف الاقتصادي الموروث والفترة الاستعمارية لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة ممثلة من خلال القطاع العمومي، لذلك ارتأت الجزائر أن تساير كل القطاعات بإجراءات رقابية من خلال اصدار قوانين ومراسيم تحاول فيها تنظيم التجارة الخارجية وتأهيل قطاع المحروقات.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتأهيل قطاع المحروقات

أولا: تحرير التجارة الخارجية

لقد جاء تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة تميزت بتحولات عالمية جديدة أدت إلى تبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، الأمر الذي يقتضي بتحولات عالمية جديدة أدت إلى تبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، الأمر الذي يقتضي اصلاحات اقتصادية عميقة، تؤدي فيها المؤسسات النقدية والمالية والدولية دورا حاسما من خلال برامج الاصلاحات الاقتصادية، وقد تم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وفق المراحل التالية[1]:

1- المرحلة الأولية (90- 93):

يعد قانون المالية لسنة 1990 نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائر، حيث ألغى كل اجراءات الاحتكار المعمول بها من قبل الدولة، اذ أنه يكفل حرية الأجانب في الاستثمار بالجزائر الا باستثناء القطاعات التي مازالت تحت احتكار الدولة.

ولكن يعد قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 أول اجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في اجراءات تحرير التجارة الخارجية اذ أنه وفقا للمادتين 40 و 41 من القانون المذكور يمنح المشرع لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع واعادة بيعها.

وبعد صدور المرسوم التنفيذي 91 – 37 المؤرخ 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية تم رسم الاطار العام لعملية التحرير التدريجية.

---

[1] – زكية بوستة، **القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية للجزائر**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 173– 174.

2- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية:

واجهت المعاملات التجارية بعد المرسوم 93 – 37 المؤرخ في 1991/02/13 مشاكل عدة نتيجة التحرير الفوضوي، الذي دخلت فيه السياسة التجارية الجزائرية واستمر إلى غاية 1992/08/18 أين تدخلت الحكومة بإصدارها التعليمة رقم 625، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مساعي تحرير المبادلات التجارية والسير Le comité Ad-hoc مكلفة بالسهر على متابعة عمليات المبادلات التجارية وتنظيمها في اطار برنامج الاصلاحات وإعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني في اتفاقية Stand-bay لجوان 1991 والمتضمنة بتحرير التجارة الخارجية وقد تولت هذه اللجنة مهمة ادارة الواردات إلى غاية أفريل 1994 تاريخ إلغائها.

3- مرحلة تحرير التجارة في الجزائر:

بعد موافقة الجزائر على برنامج الاصلاحات المقترح من طرف صندوق النقد الدولي، واعادة جدولة الديون الجزائرية في اطار بنود اتفاقية (stand–bay) كان لزاما على الحكومة أن تضع حدا لتدخل الادارة في ادارة التجارة الخارجية فأصدرت التعليمة رقم 13-94 بتاريخ 1994/04/12 التي تضع حدا لمهام اللجنة المصغرة وتؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، بالإضافة إلى صدور التعليمة رقم 94 – 20 والمتعلقة بتمويل الواردات الصادرة عن بنك الجزائر.

ثانيا: تأهيل قطاع المحروقات (النفط، الغاز):

قبل وبعد استقلال الجزائر بقي قطاع المحروقات تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات خاصة الفرنسية منها مستقلة آبار البترول والغاز، دون أي استفادة للحكومة الجزائرية، كما ظل حق التنقيب والبحث والاستكشاف حق لهذه الشركات وحق الدولة الجزائرية.

قامت الجزائر بتأسيس شركة وطنية جزائرية هي شركة "سوناطراك" ذلك بتاريخ 1964/12/31 بغية التقليل من هيمنة الشركات الفرنسية على هذا القطاع والانفراد سياسة مستقلة فيه وتحريره من الاستقلال والاحتكار"[1].

اخطرت الحكومة الجزائرية بتاريخ 24 فيفري 1971 بإعلان قرارها التاريخي بتأميم قطاع المحروقات (البترول، غاز) يتبعه قرار تأميم قطاع المناجم.

[1] – عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

وبعد الهزة الاقتصادية العتيقة التي تعرضت لها الجزائر يقبل سقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986، فكرت الجزائر بإدخال تعديلات هذا القطاع الاستراتيجي رغبة منها في جذل الاستثمارات دولية لهذا القطاع والدفع تنافسيته حتى تتعادى مستقبلا أي أزمة قد تضرب صادها، فقامت الحكومة الجزائرية بإعداد مشروع قانون لتحرير قطاع الطاقة رغبة منها في اصلاح هذا القطاع بغية اعطاء النفط والغاز في الجزائر وصفا جديدا يمكنها من الاستفادة من الخبرات والتقنيات والعروض المتاحة في السوق الدولية النفطية، وبالتالي تأهيله علميا حتى ترقي بقدرته التنافسية إلى المستوى الدولي وكان هذا من خلال مجموعة من التشريعات حسب التسلسل الزمني التالي[1]:

جاء القانون 05 -07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الذي يتعلق بالمحروقات المتكون من 115 مادة، الذي يهدف إلى اعادة تأهيل قطاع المحروقات ممدا ما يلي:

- النظام القانوني لنشاط البحث عن المحروقات واستقلالها، ونقلها بواسطة أنابيب.
- الاطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة هذا النشاط المذكور اعلاه.
- حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة نشاط أو العديد من النشاطات.

هدف هذا التشريع هو ازالة الاحتكار التام والتسيير الاداري المباشر عن قطاع المحروقات، ليبقى دور الدولة منح الحقول النفطية والمنجمية، والتراخيص باستغلال حقول جديدة ،واعادة تنظيم هيكلة شركة سوناطراك وجعلها شركة بترولية استراتيجية اقتصادية تنافسية تنافس مع باقي الشركات النفطية على المستوى الدولي، حيث وفر هذا القانون صراحة كل المكانات والقدرات القانونية والادارية والمادية والتنظيمية لشركة سوناطراك للرفع من القدرات التنافسية الاقتصادية الجزائري في قطاع المحروقات.

أما الأمر 06 – 10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون رقم 05 -07 المؤرخ في أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، قام بإدخال تعديلات على 12 مادة قانونية من أصل 115 جاء بها القانون 05 – 07 صبت مجملها في تعزيز قدرات الشركات.

وكان أهم تعديل قد جاء به في المادة 68 من الأمر التي أعطت حق الاستفادة من امتياز النقل بواسطة الأنابيب متحملة بذلك الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك، أو تمارسها بشراكة مع

[1] الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة 19 يوليو 2005 القانون رقم 05 -07 المتعلق بالمحروقات.

شركات متعددة الجنسيات ،بذلك تبسيط صلاحيتها على كامل قطاع المحروقات في الجزائر وتمثل ذلك صراحة في نص المادة المذكورة أعلاه من خلال[1]:

يمكن أن يمارس نشاط النقل بواسطة الأنابيب من طرف:

- المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم.
- كل شركة أخرى تخضع للقانون الجزائري وتتكون من كل شخص والمؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم التي يجب عليها أن تساهم في شركة المذكورة 51%.

المطلب الثاني: الاصلاح المصرفي في الجزائر

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة تغيرات خلال الفترات الماضية، والتي تشكل الخطوط الكبيرة للتاريخ الاقتصادي والسياسي للبلاد[2].

أولا: من 1962 إلى 1966:

تعتبر البداية تجمع الصعوبات نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي ميزت هذه المرحلة، حيث كان الاهتمام منصبا حول مسألتين أساسيتين هما: السيادة وتسيير الاقتصاد الوطني عبارة عن خليط من المؤسسات البنكية الأجنبية، فكان تصميمها وتسييرها يربط مع اقتصاد ليبيرالي.

ثانيا: من سنة 1967 إلى 1970:

وهي فترة حاسمة، جرت فيها التأميمات وظهرت البنوك التجارية الجزائرية، اذ تعتبر هذه المرحلة على ارادة تحريرية لنظام بنكي جزائري حقيقي.

ثالثا: من 1971 إلى 1982:

عرفت هذه المرحلة بداية اعتماد سياسة الاصلاحات في المجال البنكي ذلك أن السلبيات التي نتجت عن المرحلة الأولى وكذا النقائص التي ظهرت من خلال تطبيق القوانين والتشريعات البنكية.

وما ميز هذه المرحلة انطلاق المخطط الأول للتنمية حيث جاء ليسند الدور الاستراتيجي للقطاع البنكي المالي، بعد أن أعطى المخطط الثلاثي الأول (من سنة 1967 – 1969) نتائج محدودة، فابتداء من

[1] الجريدة الرسمية، العدد 48 ،بتاريخ 30 يوليو 2006 الأمر رقم 06 – 10 ،المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 .

[2] سهلي عبد الحق، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية والقدرات التنافسية للبنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهاد ة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة تيارت، 2010 -2011 ، ص ص 27 -28.

سنة 1971 طبق اصلاح مالي على القطاع المالي الجزائري الذي أصبح يتميز بثلاث صفات هي: التمركز، تغلب الحرفية العمومية، ازالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة. نظرا للمحيط الاقتصادي والاجتماعي غير المشجع على ذلك، ولهذا أصبح البنك كهيئة تسجيل حركة الأموال فقط ولا يتمتع بخاصية البنك بمعنى الكلمة.

رابعا: من 1983 إلى 1990:

ونظرا لنتائج المرحلة السابقة، تم ادخال تغييرات واصلاحات تتسم بالجدية والصرامة، وتتماشى مع المعطيات الداخلية والتقلبات الخارجية للاقتصاد الجزائري، فشهدت اعادة هيكلة القطاع البنكي مع منطق التشغيل الاقتصادي تحت قواعد وأسس التخصص ومع اعداد النصوص القانونية التي تعالج نشاط البنوك والقروض.

ونظرا للأحداث وتعاقب التطورات الداخلية والخارجية، والملابسات السياسية والاجتماعية دفعت الجزائر إلى القيام بالإصلاحات على المستوى الوطني ككل ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وتماشيا مع التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني المبني على الحرية الاقتصادية ومبادرة النشاط والمنافسة، جعلت قوانين الاصلاح البنكي لسنة 1986 وقانون 1988 لا يتناسب مع الظروف الجديدة فجاء قانون النقد والقرض لسنة 1990 استجابة لتلك الأوضاع تفاديا لسلبيات الماضي وتماشيا مع متطلبات المستقبل.

خامسا: من 1991 إلى 1997:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو المرور من الاقتصاد المخطط اداريا إلى نظام اقتصاد السوق، أين يتم التعامل بميكانيزمات اقتصاد حر والمنافسة في جميع الميادين بما الميدان البنكي.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن قانون 10/90 للمؤرخ في 1990/04/14، أعاد تعريف هيكل النظام المالي والمصرفي وجعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان الأخرى، ومن أهم سمات هذه المرحلة مايلي:

- استقلالية البنك المركزي الجزائري في توجيه النظام المركزي والتحكم في السياسة النقدية.
- تعديل مهمة البنوك التجارية.
- انشاء هيكل جديد للمراقبة البنكية.

– انشاء السوق النقدي حيث تم تنظيمه واعطاء الحق لجميع المؤسسات المالية والبنكية وغير البنكية للتعامل فيه شراءا وبيعا.

– انشاء السوق المالي (بورصة الجزائر).

– ترشيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وهذا نظرا للسلبيات الكثير ة الناجمة عن وجود علاقة تبعية هيكلية ما بين الخزينة والبنك المركزي.

– السماح لإنشاء البنوك الخاصة والأجنبية.

هذا بصفة مختصرة للمراحل التاريخية التي مر بها الجهاز المالي والمصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى حد اليوم.

المطلب الثالث: الاندماج في الاقتصاد العالمي

إن رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الاقتصادية الاقليمية والجهوية والدولية، من أجل تحقيق اما تكاملات الاقتصادية أو فتح آفاق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، أو رغبة منها في ادماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلها تسعى للعمل من أجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي يؤهلها للمشاركة في الاقتصاد العالمي وبالتالي ايجاد مكانة لها بين الدول، مما يساعد في الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات الدولية ومن بينها:[1]

أولا: المنظمة العالمية للتجارة:

في 1987/06/03 تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى الجات، وفي 1987/06/17 تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي اعضاء الجات وعليه تم تنصيب فوج عمل، 1995/01/01 تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام للجات إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على اثرها تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء. وتمت صياغة مشاريع الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادف عليها في 1997، على أساس الأجوبة تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يوم 22/23 أفريل 1998.

---

[1]– أنظر في ذلك:

– جريدة المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر، الجمعة 15 يناير2010 ، ص 06.

– عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 194 – 195

اعتبر فوج العمل هذه المرحلة ناضجة وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات وات أيضا مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001. وأرسلت نسخة منها إلى الأمانة المنظمة في جويلية 2001.

وتم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام والذي هو كالتالي:

عقد الاجتماع التالي لفوج العمل في 07 فيفري 2002 وتم تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة ليوم 20 فيفري 2002 والمعلومات الاضافية أرسلت في مارس 2002.

تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية التنظيمية التي تمس المسائل التالية:

- قوق الملكية الفكرية.
- الإتاوات الجمركية.
- الحواجز التقنية للتجارة.
- الوسائل القانونية للحماية التجارية.
- اجراءات الغش والقرصنة.

اضافة إلى هذا تم تقديم برنامج اضافي في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نص قانوني منه 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية.

هنا تصل المفاوضات الأخيرة إلى مرحلتها الأخيرة، حيث أن الطبعة الأولى من مشروع مذكرة فوج العمل تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لهذا الفوج الذي انعقد على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف وتم من خلاله طرح حوالي 1500 سؤال وكان ذلك 2005/10/21 بجينيف. وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات تخص تحرير التجارة الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات. وقدمت الجزائر عروضها الأخيرة في جانفي 2015.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي تحالف اقتصادي أقيم بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري (استيراد–تصدير) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 1997/02/19، وقد وقعت الاتفاقية من طرف 17 دولة عربية وكان من أهدافها:

- المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية مع العالم الخارجي.
- الوصول إلى تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .
- تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي.

والجزائر لم تكن من بين الدول السبعة عشر التي وقعت على اتفاقية الانشاء، وقد قامت بالمصادقة على هذه الاتفاقية سنة 2004، وتم ارسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008، وانضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفاتح من جانفي 2009.

ثالثا: اتفاق الشراكة الأور ومتوسطة:

فيما يخص الجزائر فقد كانت هذه الاتفاقية قد أبرمت مع الاتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فالينسيا الاسبانية بتاريخ 22 أفريل 2002 مع أربعة عشر دولة من دول الاتحاد الذين كان عددهم خمسة عشر دولة في ذلك الوقت، ولم تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليها وهي العضو الخامس عشر، وقد دخلت حيز التنفيذ في خريف (سبتمبر) 2005. وتم كل هذا بعد جولات عديدة من المفاوضات الشاقة والمضنية بين خبراء جزائريين وخبراء الاتحاد الافريقي التي شملت النقاط التالي:

الحوار السياسي، تسويق الخدمات، التعاون الاقتصادي، الشراكة الاجتماعية والثقافية، الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية، ادت في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى نادي الدول الموقعة على اتفاقيات مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي.

وقد نصت بنود الاتفاقية على التالي:

- التحرير الكامل للسوق الجزائرية، أي السماح بالاستيراد والتصدير.
- فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة.
- ازالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الاتحاد.
- الغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية.

وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فان دول الاتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية. اما شرط الغاء الحواجز الذي نصت عليه الاتفاقية والتي كانت تعرقل حركة التجارة وتقلل من القدرة التنافسية والقيود الجمركية تسوق يبدأ خلال عامين من تاريخ عقد الاتفاقية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائرية خلال عام 2017.

خلاصة الفصل:

أصبحت التنافسية أحد المعايير الهامة التي تحدد متانة وتنافسية اقتصاديات الدول، اذ أن التحولات الجديدة التي تتسم بها اقتصاديات العالم من عولمة الاقتصاد ،تحرير التجارة الخارجية، فتحت الأسواق الدولية على بعضها البعض، وفرضت على الدول تغيير سياساتها الاقتصادية، وتأهيل قطاعاتها عن طريق تحديث نظمها، وتوفير المناخ المناسب لخلق بيئة تنافسية تمكن مؤسساتها من تحقيق ميزة تنافسية تؤدي بها إلى الوصول الى منتجات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، يسمح لها باكتساح الاسواق الدولية وكسب حصص هامة فيها، وبالتالي التموقع والانتشار، الذي يؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات وزيادة الدخل الفردي الذي ينعكس على الرفاهية الاقتصادية للبلد.

أما على المستوى الداخلي فهي أداة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة، وذلك بتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق تدريب وتأهيل العامل البشري اضافة إلى ادخال التكنولوجيا الدقيقة في الانتاج، وتحسين طرق التسويق الدولي حتى تستطيع هذه المؤسسات التموقع في السوق الدولية أمام المنافسين بواسطة منتوج ذو جودة عالية وأسعار أقل.

الفصل الثالث

الأهمية الاقتصادية

تمهيد:

الجزائر ليست بمعزل عن العالم لذا بادرت بتبني سياسة اقتصاد السوق حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي. حيث أطلقت الجزائر برامج واسعة متعلقة بالخوصصة شملت أغلب وأهم المؤسسات الاقتصادية العمومية. حتى تساير اقتصاد السوق وتستطيع التموقع في الأسواق الدولية والتي رافقتها بمجموعة من القرارات مثل: الالقاء التدريجي للرسوم الجمركية ،تقديم تسهيلات ضريبية وتخفيضات متواصلة ،كل هذا للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والسماح للمنتجات الوطنية باختراق الأسواق الدولية.

وسوف نتطرق لكل هذا بأكثر تفصيل في ثلاثة مباحث ،مقسمة كالآتي:

المبحث الأول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية.

المبحث الأول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال تتبعنا لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الاجنبي المباشر ،وكيفية التعامل معه في إطاره التشريعي والمؤسساتي منذ الاستقلال إلى اليوم ،ترى أنه اتخذت العديد من القرارات الجدية تمثلت في إصدار قوانين محفزة ومشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كان اهمها قانون النقد والقرض وإنشاء هيئات ووكالات متخصصة لتسهيل العمل للمستثمرين ،كما رافقتها بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية بهدف توفير التمويل اللازم للوصول إلى تنمية اقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جاءت عدة قوانين يهدف كل واحد منها إلى معالجة بعض الاختلالات أو مكامن الضعف التي تطور الاقتصاد الجزائري وتأثره بمتغيرات داخلية كانت أو خارجية ،وعلى هذا الاساس سوف نقدم هذه الحزمة من التشريعات ،كما يلي[1]:

أولا: أول قانون خاص بالاستثمار ،هو قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963

كان الهدف من ورائه هو مخاطبة الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني ،وهذا ما تؤكده المادة 23 منه ،إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند على القاطع العام ،بالإضافة إلى ما ميز تلك الفترة من ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص الهياكل القاعدية ،وخوف القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه.

ثانيا: قانون الاستثمار سنة 1966

بعد التصحيح الثوري مباشرة شهد القطاع الاقتصادي هو الآخر تصحيح القانون السابق الذي لم تأتي ثماره ،فكان القانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ،وكان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص ،وكذا الامتيازات والضمانات التي يوفرها للمستثمر.

[1] -عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، العدد الثامن (08)، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 108-116.

ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 1982

شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع استراتيجية تنموية ترتكز على لامركزية الاقتصاد ،واشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 .

- الرفع من طاقة الانتاج القومي الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.

- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص ،وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي.

رابعا: قانون الاستثمار لسنة 1986

قانون 19 أوت 1986 جاء ليتمم قانون 11/81 ويدخل تغيرات في ميكانزيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،خصوصا على مستوى قطاع المحروقات والذي يعد يحق الإطار القانوني لتدخل الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ،ومكن بذلك الشركات الاجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) فقط شريطة ألا يتعدى الرأسمال الأجنبي 49 %.

وقد حدد هذا القانون جملة من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وأهمها:

- المشاركة في هياكل التسيير.
- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة.
- تحويل أرباح المنتوج.
- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.
- تحويل جزئي لأجور العمال الأجنبية.

خامسا: قانون النقد والقرض لسنة 1990

شهد برنامج الاصلاحات التي أقره البرلمان عدة مبادرات إصلاحية جريئة ،لذلك فقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة. حيث حدد بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وحسب بذلك ولأول مرة شعار "الباب المفتوح" ،حيث تشير طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين.

1. في المجال المالي:

الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ،شريطة أن تمتع البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

2. المجال الاستثماري:

يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع استثمارية ،كما يمكن رأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستمر في النشاطات الغير مخصصة للدولة بصراحة ،بمعنى النشاطات الغير محتكرة من قبل الدولة.

ونشير إلى أن صلاحية إصدار التراخيص الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة بالصعيد المالي والاقتصادي وتنظيمها مفوضة لمجلس النقد والقرض.

سادسا: المرسوم التشريعي رقم 12/93

يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة سيما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات مخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص تشريعي ،وأهم ما جاء به هذا المرسوم من جديد يتمثل في:

- ابتعاد كل القيود التي ميزت قوانين 1982 ،1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- استبعاد كل المعوقات التي تقف أما حركة الاستثمارات الاجنبية سواء مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة.

تجدر الاشارة إلى وجود قوانين أخرى تعتبر مكملة لقوانين الاستثمار حيث ساهم في توفير المناخ نذكر منها:

- القانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلقة بعلاقات العمل.
- القانون رقم 22/90 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري المعدل والمتمم.
- المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم.
- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995 المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

- الأمر رقم 05/95 في 21 جانفي 1995 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بأحداث الوكالة الوطنية لضمان الاستثمارات.

- الأمر رقم 22/26 المؤرخ في 09 جويلية 1996 ،والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والي الخارج.

في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم جاءت بجملة من القوانين والأوامر والمراسيم كما يلي:

- **القوانين:** لقد شهدت الفترة ولحد الآن في حدود ثلاثة عشر قانون ،آخرها مشروع قانون يتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري.

- **الأوامر:** عدد الأوامر التي تصب في تصنيف الإطار بلغت ثمانية أوامر.

- **المراسيم التنفيذية:** فهي الأخرى شهدت تطورا كميا/ مما يدل على إرادة الدولة في تطبيق القوانين ميدانيا وفي أسرع وقت ،وفي هذا السياق فقد كان عدد المراسيم تسعة.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار

تم بموجب الأمر 09/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم انشاء أجهزة جديدة مكلفة بالإشراف على علية الاستثمار رحلت محل الأجهزة المنشأة في إطار المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار وهي تشمل ما يلي [1]:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار ووضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول) ومكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار.

يتشكل المجلس إلى جانب الوزراء الذين لهم علاقة بالقطاع الاقتصادي ،من رئيس مجلس الادارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اللذان يحضران الاجتماعات بصفتها ملاحظين ،ويتولى أمانة المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات التي يتولى تحضير أشغال المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته.

يتمتع المجلس بسلطات هامة في مجال منح امتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع بالاستثمارات ،ويتولى على الخصوص مهمة اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار واقتراح التدابير التحفيزية

[1] -عيبوط محند وعلى، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، بدون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص ص 72-75.

للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمرين ،كما يقدم اقتراحات للحكومة في مجال تطوير الاستثمار إلى جانب النظر في كل مسألة تتعلق بتنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نصت المادة 6 من الأمر 03/01 المعدل والمتمم وهي عبارة عن مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،يدير الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل عن السلطة الوصية ويسيرها مدير عام بمساعدة أمين عام ،ويضم مجلس الإدارة إلى جانب ممثلي الوزارات المعنية بالقطاع الاقتصادي ،ممثل محافظ بنط الجزائر وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وممثل المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأربعة ممثلين لأرباب العمل ،وتتوفر الوكالة على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي ،أما عن سلطات الوكالة ،فهي أشمل وأوسع من سلطات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (A.P.S.I) بحيث أنها مكلفة بمهام الإعلام ومنح التسهيلات وترقية الاستثمار ومساعدة المستثمرين والمساهمة في تسيير العقار الاقتصادي وتسيير الامتيازات إلى جانب مهمة المتابعة. ويتضمن المرسوم التنفيذي رقم 356/05 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 تفاصيل حول صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيميها وسيرها.

ثالثا: لجنة الطعن (CR)

بالإضافة إلى الطعن القضائي ،يستفيد المستثمر من إمكانية الطعن أمام لجنة الطعن بسبب ما يتعرض له من عين بشأن الاستفادة من المزايا من هيئة أو ادارة مكلفة بتنفيذ التشريع الخاص بتطوير الاستثمار أو أي شخص يكون موضوع إجراء سحب.

يمارس هذا الطعن خلال مدة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج ،وشهرين (02) على الأقل ابتداء من تاريخ الاخطار في حالة الادارة أو الهيئة المعنية ،يترتب على الطعن لإيقاف آثار القرار المطعون فيه ،لكن بإمكان الادارة اتخاذ التدابير تحفظية. تفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد (01) يقرر له حجة أما الادارة أو الهيئة المعنية بالطعن. تتشكل اللجنة من الوزراء المعنيين وهو: الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله رئيسا ،ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية ،ممثل عن الوزير المكلف بالعدل ،ممثلين عن الوزير الكلف بالمالية وممثل عن الوزير المعني بالاستثمار موضوع الطعن ،كما يمكن الاستعانة بخبراء أو أي شخص ذات كفاءة خاصة.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة والضمانات الخاصة بحماية الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بتقديم مجموعة من الامتيازات والضمانات لإمكانية حماية الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي[1]:

أولا: الضمانات الممنوحة في الأمر 01-03 للمستثمرين

الضمانات الممنوحة في الأمر 01-03 فهي تخص مايلي:

- الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

- لا تطبق المراجعات والالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادر إدارية ،إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب اجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده ،للجهات القضائية المختصة ،إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابرمتها الدولة ا لجزائرية ،تتعلق بالمصالحة والتحكيم ،أو في حالة اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

[1] الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001//08/20ا المتضمن للمواد:
- المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-03.
- المواد من 14 إلى 17 من الامر رقم 01-03.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الأجنبي وكيفية الحصول عليها

1- أنواع الاستثمار المتضمنة في قانون الاستثمار الجزائري (المادة 02 من الأمر رقم 01-03):

يقصد بالاستثمار في مفهوم الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 المتضمن تطوير الاستثمار:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسع قدرات الانتاج ،أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

2- المسموح لهم بالاستثمار:

في مفهوم قانون الاستثمار يستطيع الاستثمار في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي ،مقيم أو غير مقيم.

3- كيفية إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر:

يستطيع كل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار في الجزائر ،مقيما أو غير مقيم (شخص طبيعي أو معنوي ،جزائري أو أجنبي) ،أن يقيم مشروعا استثماريا حسب الطرق الآتية:

- بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي ،خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو الغير المقيم.
- بمشاركته مع شخص أو مجموعة أشخاص ،طبيعيين أو معنويين ،خاضعين للقانون الجزائري.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة نشاط مؤسسة في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

4- حماية المستثمر والضمانات المقدمة له: (المواد من 14 إلى 17 من الأمر 01-03)

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الاجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون ،في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.
- عدم التراجع عن ا لامتيازات المكتسبة.
- مكانية تحويل رؤوس الأموال والعائدات الناتجة عنها.

- حماية من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

5- النشاطات التي بإمكانها الاستفادة من الامتيازات:

- النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.
- الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

6- الامتيازات الممنوحة من طرف القانون:

تختلف الامتيازات الممنوحة حسب موقع أو طبيعة الاستثمار ويوجد نظامين بمفهوم الأمر رقم 01-03 وهما:

- النظام العام.
- النظام الاستثنائي.

أ. **النظام العام:**

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ،فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها ،وزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ،يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

- **المزايا بعنوان الانجاز:**

✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يلي يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المستوردة أو المنتقاة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعرض فيما يخص التقنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- **المزايا بعنوان الاستغلال:** ولمدة 03 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية يطلب من المستثمر.

✓ الاعفاء بطلب من المستثمر.

✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وقد تمتد المدة لـ 05 سنوات للمشاريع التي تخلق 100 منصب شغل أو أكثر.

ب. **النظام الاستثنائي:**

المناطق التي تستدعي في تسميتها مساهمة خاصة من الدولة.

- **المزايا بعنوان الإنجاز:**

✓ الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

✓ تطبيق حق ثابت في مجال بنسبة قدرها 02 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من تقييمها من الوكالة فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المستوردة أو المنتقاة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- **المزايا بعنوان الاستغلال:**

بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد المستثمر من:

✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات.

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

7- كيفية الحصول على الامتيازات:

بالتقرب من الشبابيك الوحيدة اللامركزية للحصول على الاستثمارات الخاصة بتصريح الاستثمار وطلب المزايا وكذا الحصول على المساعدة الضرورية الاجرائية المتعلقة بالاستثمار المرغوب في إنجازه.

المبحث الثاني: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

حاولت الجزائر الاعتماد قدر الامكان على مداخيل أخرى غير الجباية البترولية في بعث التنمية الاقتصادية ونلاحظ ذلك في قوانين المالية المتعاقبة مما يسمح للجزائر للدفع بتنافسية اقتصادها إلى الأمام. بما يحقق زيادة الانتاج من أجل التصدير وتوفير بدائل محلية للواردات،

المطلب الأول: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

المؤشرات هي المقياس الدال على مدى صحية وتنافسية اقتصاد الدولة. ومن أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية نذكر المؤشرات التالية:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (03-01): يمثل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2014- 2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	الوحدة	2014	2015	2016
الجزائر	مليار دولار	213,5	172,3	166,9
تونس	مليار دولار	47,6	43,6	44,0
ليبيا	مليار دولار	44,4	38,3	39,3
المغرب	مليار دولار	110,0	103,1	108,1
موريتانيا	مليار دولار	5,3	4,8	4,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي 2016

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لم تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فكان هناك انخفاض من خلال السنوات 2014-2015-2016 وكان الناتج المحلي الاجمالي كالتالي 213.5 ،172.3 ،166.9 مليار دولار على التوالي ،هذا وبقيت متصدرة على أعلى ناتج محلي إجمالي مقارنة بالدول المجاورة ،المغرب بلغ ناتجها الاجمالي للسنوات 2014 ،2015 ،2016 مقدر بـ 110.0 ،103.1 ،108.1 على التوالي تليها تونس بـ 47,6،43,6،44,0 مليار دولار على التوالي تقريبا ثم ليبيا بـ 44,4 ،38,3 ، 39,3 مليار دولار على التوالي وأخيرا موريتانيا بـ 5,3 ،4,8 ،4,8 مليار دولار.

الجدول رقم (03–02): يمثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد (2014-2016)

الوحدة: دولار أمريكي

	الوحدة	2014	2015	2016
الجزائر	مليار دولار	5,438	4,318	4,082
تونس	مليار دولار	4,328	3,922	3,919
ليبيا	مليار دولار	7,096	6,058	6,157
المغرب	مليار دولار	3,315	3,078	3,195
موريتانيا	مليار دولار	1,463	1,282	1,197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد بالنسبة للجزائر في انخفاض مستمر بدءا من سنة 2014 ،حيث كان 5,438 دولار ،ووصل إلى غاية 4,082 دولار سنة 2016 بفارق 1,356- دولار وبالتالي تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد ليبيا حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2014،2015 ،2016 بـ 7,096 ،6,058، 6,157 دولار على التوالي.

ثم تونس ثالثة بـ 4,328 ،3,922،3,919 دولار على التوالي. بعدها كل من المغرب الذي قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و3,315 ،3,078 ،3,195 على التوالي وفي الاخير ليبيا بـ 1,463 ،1,282 ،1,197.

ثانيا: النتائج التجارية

تعتبر التجارة الخارجية ممثلة في التصدير والاستيراد من أقدم صور الأعمال الدولية. إلا أن الملاحظ أن حجم التجارة الخارجية بين الدول في الوقت الحالي قد تضخم وزاد بصورة كبيرة ،والجزائر في مجال التجارة الخارجية ،وارداتها أكبر من صادراتها باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات في حين أن صادراته مشكلة من البترول خصوصا وقطاع المحروقات عموما ،فالجزائر عملت في السنوات الأخيرة على التقليل حجم الواردات وتنويع صادراتها ،لذا قامت العديد من الاجراءات ،مشجعة بها الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات ،بإنشاء وكالات وهيئات خاصة كالوكالة الوطنية لترقية

الصادرات وغيرها ،الحد من الواردات عن طريق عدم منح رخص الاستيراد خاصة السلع المنتجة محليا ،تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الوسيلة الأهم للرقي بالصادرات الوطنية.

والجدول التالي سبين تطور حركة التجارة الخارجية للجزائر بين سنتي 2010 و 2011

الجدول رقم (03–03): الميزان التجاري للجزائر لسنتي 2010–2011

الوحدة: مليون دج

	2010	**2011**
	DA	DA
الواردات	3011807	4333587
الصادرات	3442501	5374131
الميزان التجاري	1321780	1931630

Source : WWW.ONS.DZ

يبين لنا الجدول أن الصادرات الجزائرية لسنة 2011 سجلت مبلغ قدره 131.3 374 5 دج بارتفاع يقدر بـ 629 931 1 دج مقارنة بنسبة 2010 التي يسجل501 442 3 دج في حين ارتفعت الواردات الجزائرية ،حيث بلغت 587 333 4 دج سنة 2011 بفارق 779 321 1 دج عن سنة 2010 التي بلغت الواردات فيها مبلغ 807.6011 3 دج ،مما انعكس على قيمة الفائض في الميزان التجاري. حيث ارتفع من 780 321 1 دج سنة 2008 إلى 630 931 1 دج سنة 2009.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

أولا: مؤشر البنك العالمي

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي لأداء الأعمال لعام 2010 وعرض يوم الأربعاء 10 جانفي 2010 ،في حفل افتتاح المنتدى الاقتصادي العاملي حول افريقيا الذي جرى في "كيب تاون" بجنوب إفريقيا ،حيث كان تقرير البنك الدولي ايجابي حول المؤشرات الاقتصادية الجزائرية ،واعتبر التقرير أن الجزائر "مستعدة للنهوض" من الأزمة المالية العالمية.

كما أشاد المحللون بالمؤشرات الخاصة بأداء البنوك الجزائرية والسياسة النقدية للبلاد والسوق المالي وقطاع التأمين. وجاء في تقرير البنك الدولي أن إصلاح القطاع المالي الجزائري ،ولد آثار ايجابية فقط بالنسبة للقطاع المالي ولكن بالنسبة لباقي الاقتصاد أيضا.

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر وفقا لمؤشرات البنك الدولي لعام 2009-2012.

الجدول رقم (03-04): ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ممارسة الأعمال لعام 2009-2012

مكونات المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153
استخراج تراخيص البناء	142	110	127	115
توظيف العمالة	138	122	122	-
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	131	135	139	150
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127
حماية المستثمر	70	73	74	79
سداد الضرائب	166	168	162	164
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122
التصفية وإغلاق المشروع	49	51	52	59

Source: World Bank, Doing Business 2009,2010,2011, and 2012.

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه تبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به ،مما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر: ان تقرير البنك الدولي على مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين ،بالنظر إلى الاجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة ،فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الاجراءات والتدابير ،والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها ،حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة ،في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملت الترتيب سنة 2012 ،وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغيير كبير في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الاصلاحات المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة ،حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر الكيان القانوني للمشروع ،أما فيما يخص الحصول على رخص البناء صنفت الجزائر في المرتبة 118 ،من جانب آخر صنف التقرير في المرتبة الجزائر في المرتبة 167 في تسديد الملكية ،كما جاء الجزائر في المرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية ،مع الاشرة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال ،مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم ،ورغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي ،لاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا ،فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم 127 في مجال التجارة الخارجية و 122 في يخص تنفيذ العقود ،فيما كان أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بانتهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير رغم أن مرحلة التصفية الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعيطات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

لقد أوضح تقدير التنافسية العالمية لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011–2012 ،حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال

الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر ،فتراجع مرتبة الجزائر حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية ،حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا (12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات ،والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد ،إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية.

الجدول رقم (03-05): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2011-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2013		فرق الاداء
	المرتبة (142-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (144-1)	النقاط (7-1)	
تصنيف التنافسية الاجمالي	87	4.0	110	3.7	23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	14
1. مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14
2. مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
3. مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4
4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11
معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	14
5. مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	7

6. مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	9
7. مؤشر كفاءة سوق العمل	137	2.6	144	2.8	5
8. مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.8	142	2.4	13
مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9
9. مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	13
10. مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	2
عوامل تطور الابداع والابتكار	136	2.7	144	2.3	8
11. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	9
12. مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Economic forum, the global competitiveness reports: 2011-2012, pp: 94-895 and 2012-2013, pp: 88 -89.

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فان النتائج تشير إلى:

أ. ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:

نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا بـ 14 مرتبة عن 2011–2012 والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة هي:

- **مؤشر المؤسسات:** أداء الجزائر قد سجل تراجعا بـ 14 مركزا.
- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 100 وبذلك مسجلة تراجعا طفيفا بـ 07 مراكز.
- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** تراجع طفيف في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 إلى المرتبة 23 وبذلك قد تراجعت بـ 04 مراتب.
- **مؤشر الصحة والتعليم:** احتلت الجزائر المرتبة 93 مسجلة بذلك تراجعا طفيفا بـ 11 مرتبة.

ب. ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:

لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 لتتراجع إلى لرتبة 136 ،حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر تراجعا بـ 7 مراتب من المرتبة 108 إلى المرتبة 101.
- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** هناك تراجع للجزائر بـ 09 مراتب وصولا إلى المرتبة 143.
- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** تراجعت الجزائر بـ 7 مراتب و حلت بذلك في المرتبة 144.
- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 142 متراجعة بذلك بـ 5 مراتب.
- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجعا بـ 13 لتحتل المرتبة 133.
- **مؤشر حجم السوق:** تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة 49 بمرتبتين عن سنة 2011-2012.

ج. ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطوير الابداع والابتكار:

- **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** كانت الجزائر متواضعة في جميع المؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجع بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144.
- **مؤشر الابتكار:** تضمن هذا المؤشر تراجع بـ 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال العام 2012-2013 مقارنة بترتيب العام 2011-2012.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالميا ،ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملت التقرير ،إلا أ ذلك لم يسح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام ،وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب أخرى

،فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ،إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى ،وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة الخاص بتوفر التكنولوجيا الحديثة ،والمرتبة 140 و 144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا ومؤشر المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: تقرير التنافسية العربية

يقوم المعهد العربي للتخطيط بإصدار تقرير دوري لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية ويستند التقرير إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية ،ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تعكس العوامل المؤثرة على الأداء التنافسي النسبي.

ويستند التقرير إلى البيانات الموضوعية لقياس التنافسية بمقارنة أداء أغلب الدول العربية مع جملة من دول المقارنة ويتكون تقرير التنافسية العربة من جزء أول مخصص للمؤشر وتحليل نتائجه ،وجزء ثاني لرصد نتائج المؤشر بالإضافة إلى الجداول المتعلقة بمؤشر التنافسية العربية. والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2011.

الجدول رقم (03–06): مؤشر التنافسية العربية سنة 2011

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
مصر	0.39	0.32	0.36	25
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22

ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المغرب	0.34	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
الامارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	

المصدر: تقرير التنافسية العربية لسنة 2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- احتلال دول الخليج العربي مراكز متقدمة وفي مقدمتها كل من الامارات ،البحرين ،الكويت ،السعودية تقدما على سلم التنافسية.

- حافظت الدول في مؤخرة الترتيب على أماكنها مثل السودان واليمن والجزائر وسوريا.

مما يعني أن الجهود الاصلاحية المبذولة للنهوض بالتنافسية في هذه البلدان غير كافية لتغير الوضع التنافسي.

- بلغ المستوى الاجمالي للتنافسية 0.39 مما يعني أن الأداء العربي قد حقق تقدما ملحوظا أدى إلى تراجع فجوة التنافسية.

جدول رقم (03-07): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة (2011)

مؤشر التنافسية	قيمة المؤشر	الرتبة	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالية	0,361	24	L
مؤشر التنافسية الجاري	0,390	24	L
مؤشر التنافسية الكامن	0,333	22	L
مؤشر بنية الأعمال	0,368	26	L

خصوم L أصول L **المصدر**: تقرير التنافسية العربية (2011)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 24 في تصنيف التقرير متراجعة بأربعة مراتب مقارنة بتقرير سنة 2009 ومرتبة متأخرة بالنسبة للدول العربية من ناحية الأداء الاجمالي للاقتصاد الجزائري وهذا راجع لاعتمادها بصفة كلية على الاقتصاد الريعي. أما بالنسبة لمؤشر التنافسية الكامنة فقد كانت في المرتبة 22 أي بتدحرج بخمس مراتب. والجدول التالي يوضح تنافسية الأداء للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-2011.

جدول رقم (03-08): تنافسية الأداءات للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-2011

مؤشرات التنافسية العربية	تقدير سنة 2009	تقدير سنة 2011
الأداء الاقتصادي	0.676	0.631
البنية التحتية	0.171	0.153
البنية التحتية التقنية	0.319	0.358
تدخل الحكومة	0.807	0.706
رأس المال البشري	0.489	0.477
جاذبية الإستثمار	0.191	0.447
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصصات	0.251	0.253
التكلفة الانتاجية	0.362	0.396
تكلفة الأعمال	0.342	0.295
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.167	0.242
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوظيف الثقافة	0.251	0.163
مؤشر التنافسية العربية	0.366	0.361

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2011 ،مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية

عملت الجزائر على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المنظمة والمحفزة للاستثمارات ،وكذا ابرام العديد من الاتفاقات والمعاهدات الجهوية ،الاقليمية والدولية. بهدف الانفتاح على الاسواق الدولية والذي من شأنه المساهمة في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي بعيدا عن الاقتصاد الريعي الذي يبقى رهين أسعار المحروقات.

المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

من خلال المعطيات المنتقاة من مختلف الهيئات والمؤسسات والتي تعني بدراسة مناخ الاستثمارات محلية كانت ام اجنبية ،سنحاول تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ،وذلك من خلال بعض الجداول الاحصائية للمشاريع الاستثمارية ونذكر على سبيل المثال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من معلومات حية من قاعدة بياناتها المنقحة والمصححة مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المشاريع الملغاة ،والجدول أدناه يوضح حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

الجدول رقم (03-09): حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59.563	%99	9.100.521	%79	904.762	%87
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2.471.691	%21	129.254	%13
المجموع	60.239	%100	11.572.213	%100	1.034.016	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الفترة 2002-2015.

فيما يخص الجزائر فان التدفقات الواردة والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال الفترة 2002- 2015 ،قد بلغت 676 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدر بـ 691 471 2 مليون دج في حين أن مناصب الشغل قدرت بـ 254 129 مما يعكس المساهمة البسيطة في حجم الاستثمارات الإجمالي المصرح بها ،إذا ما قارناه بالاستثمار المحلي الذي يبقى يسيطر بصفة مطلقة على الساحة الوطنية من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 563 59 مشروع أو من حيث القيمة المالية التي هي في حدود 521 100 9 مليون دينار جزائري ،بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل الذي يصل إلى 762 904 رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة من خلال مختلف الاصلاحات وعلى جميع المستويات ،بهدف توفير المناخ الملائم لبيئة استثمارية تكون جادبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أولا: اتجاهات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي

من خلال متابعتنا لمختلف المصادر ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا أنها تفتقد المصداقية وللدقة في كثير من الأحيان ،فالمصادر الثلاثة الموجودة لا تتوفر على احصائيات مكتملة وغير مصنفة وجزئية ،فإحصائيات بنك الجزائر تخص تدفق IDE بالحجم وحسب بلد المصدر دون تحديد القطاع وإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات النشاط ولا تشير إلى الاستثمارات المنجزة فعليا.

أما احصائيات الجمارك تركز فقط على التدفقات السلعية بينما عمليات الاندماج والتملك لا الاحصائيات.

من المهم الاشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتميز بتركيزه التسديد في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية (المحروقات ،الاتصالات....)

قبل الاشارة للمشاريع الاستثمارية المنجزة فعليا وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية ،نشير إلى وجود فارق كبير بين الاستثمارات المعلنة من طرف المستثمرين والتي تعلنها الوكالات الوظيفة لتطوير الاستثمار وبين الاستثمارات التي يتم تنفيذها فعلا.

الجدول رقم (03-10): تكلفة الاستثمار حسب التوزع القطاعي ما بين 2010-2015

قطاع النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
الصناعة	1,6814	386
المعادن	3,6774	6
العقارات	1,3070	2
البناء ومواد البناء	1,7298	64
المنتوجات الصيدلية	343,6	3
المنسوجات	947,6	1
الاتصالات	185,9	1
الطاقة المتجددة	155,5	30
الخدمات المالية	154,9	2
معدات نقل	121,2	16
الطيران والدفاع	72,2	1
سيراميك والزجاج	58,6	1
خدمات الاتصال	54,4	1
تكنولوجيا معلومات	17,4	3
مواد كيميائية	6,2	2
أجهزة الطبية	4,6	1

الصحة	2,7	6
السياحة	1,2	10

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار: 2016

الشكل رقم (03-01):يمثل التوزيع القطاعي

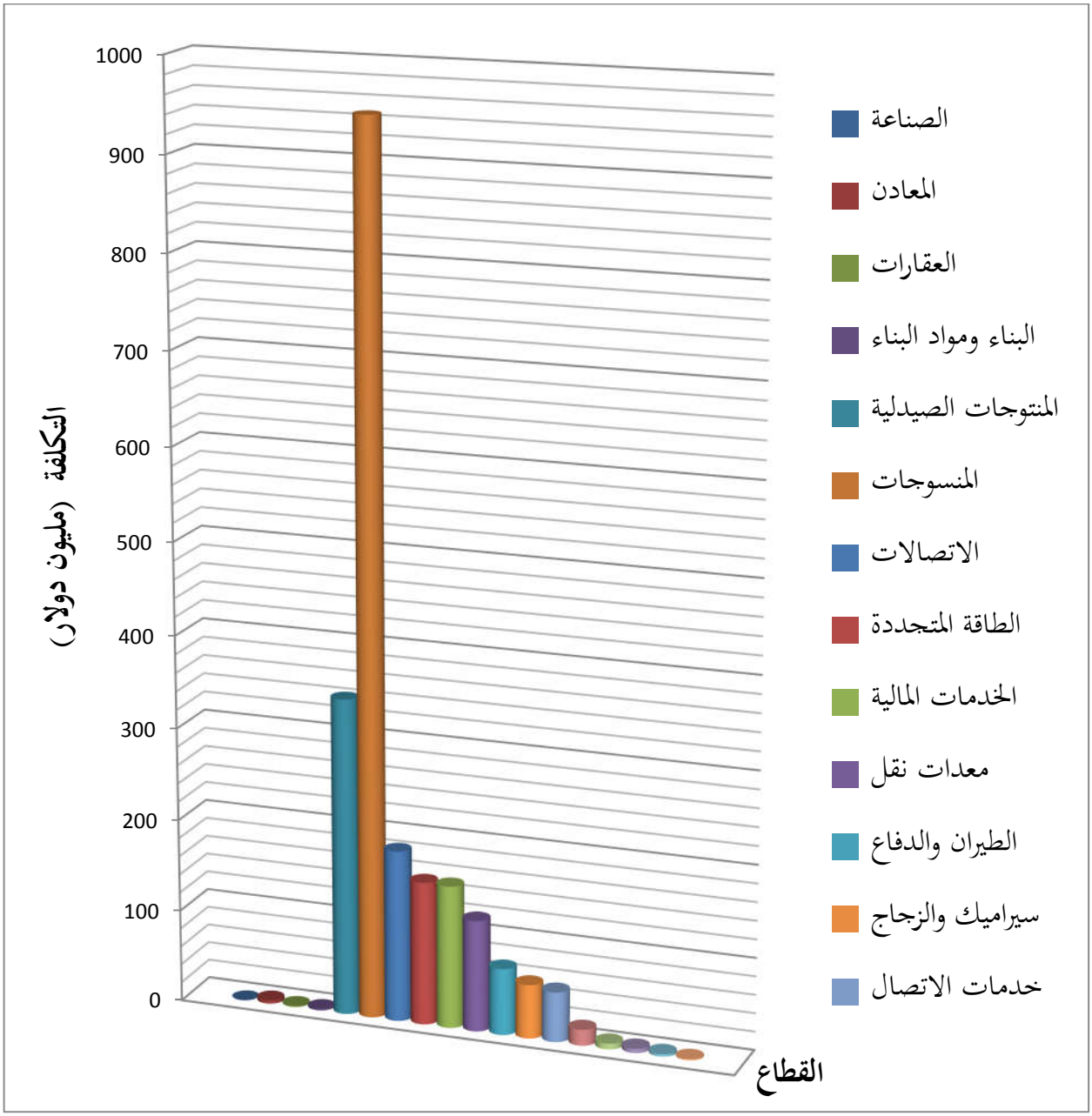

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (03-10).

تشير البيانات الواردة في الجدول و الشكل أعلاه أن القطاعات أصبحت تحتل الصدارة في الاستثمار ان المسجلة خلال السنوات 2010-2015 بينما السياحة لا تساهم في مناصب رغم ما تتوفر عليه الجزائر من امكانيات غير مستغلة في هذا القطاع.

تظهر الاحصائيات الواردة في الجدول أعلاه الحجم الكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عبرت عن اهتمامها بالاستثمارات الأجنبي المباشر في الجزائر في مختلفة القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية

شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر حسب توزيعها جغرافيا ارتفاعا ملحوظ وهذا ما يوضحه الجدول التالي من خلال فترة 2010-2015.

الجدول رقم (03-11): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمارات بالمليون دولار	2,801	2,60	8,81	5	2,66	2,01

المصدر: الأنكتاد ،الاستثمار في العالم 2016 (تم تعديل البيانات من مصدر 2014)

الشكل رقم (03-02):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

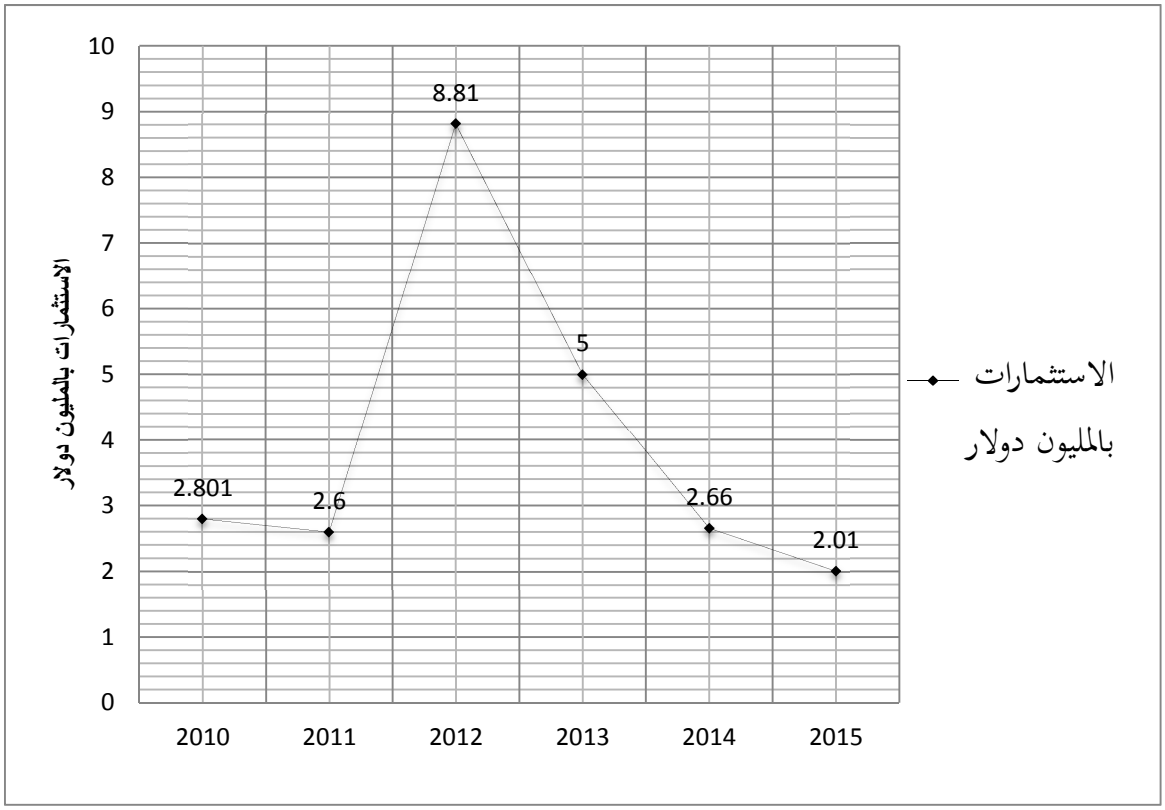

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم : (03-11)

يظهر لنا الشكل أعلاه أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشر خلال السنوات الأخيرة رغم أنها أقل من الدول الأخرى تميزت فترة 2010 إلى 2011 انخفاض مقارنة بنسبة 2012 ،2013 ،التي تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق الجغرافية ويشير تقرير UNCTAD حول الاستثمار في العالم أن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع التقرير إلى:

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والتي تهمين على كل من شركة الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

- يبيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديد بالحجار لشركة إسبات الهندية.

1. التوزع الجغرافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ،والجدول الموالي يوضح المشاريع التي تشترك أجانب.

الجدول رقم (03-12): المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجانب خلال الفترة 2010-2015

الاقليم	عدد المشاريع	المبالغ	عدد الموظفين
أوروبا	228	364501	38089
الاتحاد الأوروبي	185	323298	29235
آسيا	27	493406	3790
أمريكا	9	59504	3433
دول عربية	153	181166	44429
استراليا	1	2974	264
المجموع	603	1424849	119240

Source: www.andi.dz

وصل عدد المشاريع المتوجهة إلى الجزائر سنة 2010 إلى 603 مشروعا توزعت على 09 أقسام ،واستقرت أوروبا وعددها بـ 228 مشروع أي ما يعادل حوالي 50% من اجمالي المشاريع.

وكذلك من خلال عرض الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغاية 2015 ،نلاحظ أن حجم هذه الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر كانت دون المستوى المتوقع ،إذا ما نظرنا إلى أهمية و كبر السوق الجزائرية وما تتوفر عليه من هياكل ومرافق كفيلة بجذب حجم أكبر من هذه الاستثمارات بالرغم من الضمانات التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمرين الأجانب من خلال القوانين والتشريعات.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة للاقتصاد الجزائري

أولا: انعكاسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه عبارة عن سجل حسابي منتظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى حلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1].

1- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

ان ظهور التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية ولّدا حركة من النشاط الاقتصادي بين الدول كفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعى الميزان التجاري ،الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع فاذا كانت تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس اذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات[2] ،والآن سوف نتطرق إلى التطور في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13):يبين التطور في الميزان التجاري الجزائري وباقي الدول العربية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الدول العربية	320,403	516,460	621,647	560,643	464,627
الجزائر	18,200	25,935	20,237	9,316	600
تونس	4,570-	4,798-	6,105-	7,265-	8,029
المغرب	14,964-	19,288	20,079-	20,349-	20,522-
ليبيا	24,376	7,859	35,436-	9,566	1,500
موريتانيا	162	297	460.9-	392,8-	608,1-

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ،ص 494.

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر، 2007، ص 163.

[2] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 165.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري في الفترة 2010-2014 فوائض تجارية محتلا المرتبة الأولى مغربيا متقدمة على دول ليبيا ،في حين كان العجز التجاري من نصيب تونس ،المغرب وبين عجز وفائض بالنسبة لموريتانيا إلا أنه بالنسبة للجزائر فقد عرفت منحنى تصاعدي بين سنتي 2010 ،2011 على عكس تماما ما بين سنوات 2013 ،2012 ،2014 ،أين أخذ بالتقلص وذلك راجع أساس إلى انخفاض في أسعار المحروقات التي تشكل المورد الأساسي للجزائر ما يدق ناقوس الخطر في السنوات القادمة إن لم تباشر بإجراءات تصحيحية المنظومة الاقتصادية ككل.

2- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات والواردات:

تتحد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمقارنة نسبة مجموعة سلعية من الصادرات إلى إجمالي الصادرات ،ثم مقارنة ذلك بين الدول ،فاذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع دول أخرى يمكن حينئذ القول أن هذه الدولة نحوز قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطاع مع صادراتها ،وباعتبار الدول النامية تعتمد في صادراتها على المنتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أم استخراجية.

وبما أن مجال دراستنا هو الجزائر ،نقوم بدارسة صادرات الجزائر المحققة خلال الفترة 2010-2015 ،وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): الصادرات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة خلال الفترة (2010-2015)

المجموعات المستعملة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأغذية	315	355	315	402	323	193
الطاقة والتشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	27290
المواد الخام	94	161	168	109	109	277
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1278
مواد تجهيز الفلاحة	1	-	1	-	2	-
مواد تجهيز الصناعة	30	35	32	28	16	14
منتوجات استهلاكية	30	15	19	17	11	8
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	28860

Source : CNIS, évolution du commerce extérieur d'Algérie par groupe -d'utilisation, P4.

الجدول رقم (03–15): الواردات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة خلال الفترة (2010–2015)

الوحدة: مليون دولار

المجموعات المستعملة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاغذية	6058	9850	9022	9580	11005	7051
الطاقة والتشحيم	955	1164	4955	4385	2879	1699
المواد الخام	1049	1738	1839	1841	1891	1177
المواد نصف المصنعة	10098	10685	10629	11310	12852	8971
مواد تجهيز الفلاحة	341	387	330	508	658	526
مواد تجهيز الصناعة	15776	16050	13604	16194	18961	13195
منتوجات استهلاكية	5836	7328	9997	11210	10334	6573
المجموع	40473	47247	50376	55028	58580	39192

Source : CNIS, évolution du commerce extérieur d'Algérie par groupe d'utilisation, P4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مواد تجهيز الصناعة والمواد نصف مصنعة تشكل أهم الواردات في هيكل الواردات الاجمالي الجزائري خلال الفترة 2010–2015 وبوتيرة متصاعدة باستثناء التسعة أشهر الأولى من سنة 2015 ،وذلك للهزة التي عرفتها أسعار المحروقات مؤخرا وهذا لقيام المستثمرين بتموين مشاريعهم بهذا النوع من السلع من أجل انجاز مشاريعهم الاستثمارية وكذا مختلف المشاريع التي أطلقتها الدولة للنهوض بالبنى

التحتية والمتمثلة في مشاريع النقل بمختلف أنواعها والبرامج السكنية الضخمة وغيرها من المشاريع التي تدخل في إطار التنمية البشرية من إنجاز العديد من الجامعات والمعاهد بمختلف أنواعها ،في حين تأتي الأغذية والمنتوجات الاستهلاكية في المستوى الثاني بالنسبة لإجمالي الواردات لضعف نجاعة مختلف البرامج التي أقرتها ،في ميدان الفلاحة خصوصا ،التي تبقى بعيدة كل البعد عن التطلعات مقارنة بالمبالغ التي ضخت من أجل الرفع أدائها الاقتصادي وقدراتها التنافسية ،وهي لما يدل على أن الجزائر لم تستطع من تخفيض من وارداتها أو أن استراتيجية إحلال الواردات غير معتمدة ،وأخيرا تأتي قطاعات مواد تجهيز الفلاحة ،الطاقة والتشحيم فالمواد الخام لما تتمتع به من تنفسية اقتصادية على الصعيد المحلي والدولي لطبيعة الاقتصاد الوطني النفطي .

3- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى ،وكذلك خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول ،وهكذا تدخل في الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة ،وبالتالي يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة.

ولمعرفة حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في هذا الميدان للجزائر في الفترة (2010-2015) نأخذ الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار

الاستثمار الأجنبي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات الواردة	2,301	2,580	1,499	1,692	1,506	-587
التدفقات الصادرة	220	553	-41	-268	-18	103
الأرصدة الواردة	19,540	22,120	23,916.98	25,312	26,811	26,232
الأرصدة الصادرة	1,512	2,046	2,004	1,736	1,718	1,821

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2016 ،ص15.

من خلال الجدول الذي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010 إلى 2015) نلاحظ عدم استقرار التدفقات خلال فترة الدراسة حيث سجلت تذبذبا من سنة إلى أخرى هبوطا وصعودا.

4- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي والمصرفي:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب وجود نظام مالي ومصرفي فعال ونشط يتماشى والتغيرات الاقتصادية العالمية ،ويقوم بتشجيع الادخار والاستثمار عن طريق الوساطة المالية المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين ،ويعمل على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار ،وتحويل الأموال وإدارة الاستثمار ،والعيد من الخدمات المالية الأخرى. ورغبة السلطات العمومية الجزائرية في تحديث قطاع المصارف بعدما كانت غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها ،وتواضع خدماتها بالمقارنة مع

المصارف الأجنبية المنافسة[1] ،لذا فحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق عن طريق تقديم العديد من التحفيزات والضمانات بهدف الوصول إلى نظام مالي ومصرفي فعال وعصري يواكب التحولات السريعة للأسواق المالية.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي في الجزائر ،تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات ووكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني بالرغم من تسارع وتيرة انشاء وكالات وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة ،ففهي نهاية ديسمبر 2013 ،بلغ عدد وكالات الشبكة بالمصارف العمومية 1094 وكالة و 315 وكالة للمصارف الخاصة ،و 85 وكالة للمؤسسات المالية كل الولايات بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في شمال الوطن ،وعليه فان مجموع شبابيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية بلغ 1494 مقابل في 2012 ،وهو ما يعادل شباك واحد لكل 600 25 نسمة مقابل 370 25 نسمة في 2012 والجدول التالي يضم لائحة بالمصارف العاملة بالجزائر.

[1] – علي قابوسة، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة لعالمية على الجهاز المصرفي**، الملتقى الدولي "تحرير تجارة الخدمات"، جامعة طرابلس-ليبيا، 2009/12، ص 11.

الجدول رقم (03-17): يبين توزيع المصارف العاملة في الجزائر

مصارف محلية*	مصارف عربية		مصارف أجنبية
تجارية	تجارية	اسلامية	تجارية
بنك الجزائر الخارجي	فرنسيك	بنك البركة	سيتي بنك
البنك الوطني الجزائري	البنك العربي	المؤسسة العربية المصرفية	سوسيتي جنرال
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الخليج	بنك السلام	H.S.B.C
بنك التنمية المحلية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل		BNP PARIBAS
القرض الشعبي الجزائري			CREDIT AGRICOLE
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط			
ترست بنك			

*جميعها مملوكة للدولة.

المصدر: البنك المركزي الجزائري

صنف القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية ،بحيث واكب التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية التي شهدتها الجزائر. إلا أنه لا يزال اماه الكثير من العمل. ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها ،إلا انها لا تزال من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية ،ويجدر الاشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فرع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة. وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية ،ومن الضروري الاستمرار في غ=عملية إصلاح القطاع المصرفي والمالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع ومنها تطوير القوى العاملة ،تحسين إدارة المخاطر ،تطوير وتوسيع استعمال بطاقات الائتمان للعمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف والتوسع في مجالات الاقراض للشركات الخاصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

5- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتشغيل:

أ- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ،ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

يتطلب نمو قطاعات النشاط الاقتصادي لأي دولة وجود رؤوس أموال تستثمر فيها ،لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدورة الاقتصادية ،كما يجب ان ترافق رؤوس أموال تستثمر فيها ،لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدورة الاقتصادية ،كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الانتاج ،وإطارات تسييريه كفؤة ،وأيدي عاملة مؤهلة بالإضافة إلى أساليب تسويق حديثة ،كلها عوامل تؤدي إلى منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية مما ينعكس على الصادرات والواردات ،وبالتالي الميزان التجاري هو ما يعطي التوازن لميزان المدفوعات ،الذي يؤدي إلى النمو السريع للناتج المحلي في الدولة الذي ينعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ومن خلق الرفاهية الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى التنمية الاقتصادية المتكاملة بشرط تكامل هذه القطاعات الاقتصادية كما أن هذا التمويل يتم تعبئة المدخرات المحلية وجلب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير بيئة استثمارية ملائمة ،الأمر الذي يحفز تدفق رؤوس الأموال بسبب وجود مستوى عال من متطلبات رأس المال. الذي يسد فجوة موارد الدولة المضيفة.

والجدول أدناه يبين تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2013.

الجدول رقم (03-18): يبين الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي للدول المغاربية لسنتي 2010-2013

الوحدة: نسبة مئوية (%)

	2010	**2013**
الجزائر	12,1	12,3
تونس	70,4	70,7
ليبيا	20,2	27,3
المغرب	49,7	47,8

المصدر: UNCTAD ،التقرير العالمي للاستثمار 2015 ،جدول 7.

في الجدول أعلاه يظهر جليا أن تونس حققت أكبر نسبة من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العرب مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي ،بنسبة 70.4% لسنة 2010 ،تليها المغرب بـ 49.7 ،وليبيا ثالثة بـ 20.2 ،الجزائر بـ 12.1 ،وهذا مرده أن تونس والمغرب استطاعت استقطاب نسبة كبيرة من عوائد هذه الاستثمارات ،عكس ليبيا والجزائر ،أما في سنة 2013 فكانت مستقرة تقريبا باستثناء ليبيا التي تراجعت فيها نسبة الناتج المحلي الاجمالي وذلك راجع إلى الأوضاع الامنية غير المستقرة والتي أثرت بالسلب على الوضع الاقتصادي.

ب- انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم (03-19): عدد الوظائف المشاريع الاجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

المشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة (مليون دج)	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة%
الاستثمارات المحلية	47.170	99,1	4.813.063	69	664.057	88
الشراكة	208	0,4	879.370	12,7	27.4000	4
الاستثمار الأجنبي المباشر	215	0,5	1.241.179	17,9	63.713	8
اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	423	0,9	2.120.549	30,6	91.113	12
المجموع العام	47.593	100	6.933.611	100	755.170	100

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement la date: 30-04-2014

بحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبقى محدودة حيث بلغ العدد الاجمالي من العمال المشغلين في إطار الاستثمار الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 113 91 عامل خلال الفترة (2002-2012) وهذا من إجمالي 170 755منصب شغل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 12% فقط ،إلا ان هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بعدد المشاريع المصرحة خلال هذه الفترة والتي لم تصل إلى 1% من إجمالي المشاريع المصرحة ،حيث إن عملية إجراء القياس تفيد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوبة فيها من مناصب العمل في الجزائر ،اذ إن نسبة 0.9% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12% من مجموع مناصب العمل ،فاذا تم

تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الاجنبية إلى نسبة تصل إلى 10% من مجموع الاستثمارات القائمة فان ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل قد تصل إلى نسبة 30% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات لذلك كان منطقيا أن تكثف الجهود من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية إلى الجزائر.

خلاصة الفصل:

بناءا على ما تم التطرق إليه في الفصل فيما يخص الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما قامت به من توفير لعناصر المناخ الاستثماري من قوانين منظمة وتشريعات وكذا امتيازات وضمانات ممنوحة للمستثمرين لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتسهيل عملية قدومه إليها ما نتج عن هذا بعض التدفقات من مناطق جغرافية مختلفة في قطاعات متعددة وما انعكس على قطاع الصادرات والواردات والميزان التجاري إضافة إلى انعكاساته على النمو الاقتصادي والتشغيل وما ينعكس ايجابا على تنافسية الاقتصاد الجزائري ومواكبته التغيرات الاقتصادية العالمية.

لذلك تسعى الجزائر على الرفع من قدراتها التنافسية وذلك لفتح الباب أما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتلك كل المقومات غاية غزو منتجاتها الأسواق العالمية.

الخاتمة

خاتمة:

بعد تناولنا لموضوع الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري اتضح أن الجزائر أضحت تتجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له دور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي وفتح المجال الاقتصادي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي بترقيته وتشجيعه وإزالة كافة المعوقات والحواجز أمامه وذلك لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد ودخول الأسواق العالمية ومن خلال الدراسة التي تطرقنا إليها وخاصة في الفصل الثالث تبين لنا زيادة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي والتي تدل على مدى أهميته وذلك من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية لخلق الفرص الاستثمارية التي كانت من الصعب توفيرها من قبل لمؤسسات المحلية نظرًا لعدم اكتسابها للخبرة الكافية التي تعتبر أحد العناصر الهامة التي تؤدي إلى خلق مزايا تنافسية بالدول النامية.

وفي سياق الحديث فقد حاولت الجزائر العمل على توفير بيئة ومناخ ملائمين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتمادها على السياسات الصحيحة والعمل على تحسين الظروف الكافية للتشجيع على الاستثمار فيها من خلال تكوين صورة جيدة عنها من أجل خلق ميزة عالية تعزز ثقة المستثمر بها وتوفير الخدمة الكافية لدعم قراراته الاستثمارية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر فقط على نقل حركة رؤوس الأموال الأجنبية: (**فرضية خاطئة**)،لا يقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر فقط على نقل حركة رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق الازدهار والتطور الاقتصادي بل كذلك على نقل التكنولوجيا الحديثة المستعملة في الإنتاج وزيادة تنافسية الصادرات إضافة إلى توفير فرص عمل للعمالة المحلية والتقنيات الحديثة في الإنتاج.

الفرضية الثانية: قد تعرف التنافسية على أنها تسابق لتحسين وضعها الاقتصادي محليا ودوليا من خلال رفع وارداتها وتقليل صادراتها. (**فرضية خاطئة**)،إن التنافسية هي تسابق الدول لتحسين وضعها محليا ودوليا من خلال رفع صادراتها وتقليل وارداتها.

الفرضية الثالثة الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري.

خاتمة:

(**فرضية صحيحة**)،:الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري، كلما كان المناخ مهيأ في الجزائر كان استقطاب الاستثمار أكبر وبالتالي احتلال مواقع ريادية عن مؤشرات التنافسية الدولية.

النتائج:

1. يمكن القول بأنه بالرغم من تنافس الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الحوافز والضمانات الممنوحة لاجتذابه أكثر سخاءًا وأوسع انتشارًا، إلا أن الأمر ليس كله خير، وإنما هناك سلبيات ومخاطر يجب أخذها في الاعتبار.

2. الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير مناصب الشغل للعمالة المحلية.

3. من أهم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو توفير البيئة للمناسبة مع القوانين والنظم التشريعية والضمانات والتحفيزات المقدمة له.

4. إن التنافسية أصبحت ضرورية حتمية على الجزائر من أجل مواكبة التطورات العالمية.

5. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في مساندة ودعم التنمية الاقتصادية للدول المضيفة بما يوفر من خيرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة دعم برامج البحوث والتطوير، تحفيز الاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز القدرة التصديرية.

6. رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها تبقى بحاجة إلى إصلاحات.

التوصيات:

1. تطوير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات.

2. دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شركات دولية في مختلف مجالات الاستثمار.

3. العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

4. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بتطبيق سياسة اقتصادية ناجحة لتحسين كفاءة البنية الأساسية التحتية طرق، مطارات، وسائل نقل.....

خاتمة:

آفاق البحث:

رغم الدراسة التي قمنا بها إلا أنه ما زالت تحتاج إلى دراسات أخرى تكملها وعليه نقترح المواضع التالية نراها جديدة بالدراسة:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.
2. فعالية تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية على الصعيد العالمي.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ/الكتب:

1-أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

2-إبراهيم متولي المغربي ،دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع ،مصر ،2011.

3-أحمد السيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي،الطبعة الثالثة،دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر،2000.

4-أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1990.

5-أشرف السيد حامد قبال ،الاستثمار الأجنبي المباشر ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ،مصر ،2010.

6-أميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والبيئة الاقتصادية ،الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،مصر ،2005

7-بشار يزيد الوليد، التطوير والتخطيط الاقتصادي، بدون طبعة، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن، 2008.

8-جبل برتان ،الاستثمار الدولي ،ترجمة علي مقلد وعلي زيعور ،منشورات عويدات ،لبنان ،1981.

9-جمال الدين برقوق وآخرون ، إدارة الاستثمار،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010.

10-دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ،الطبعة الرابعة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009.

11-زكية بوستة، القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية للجزائر، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

12-عبد الرزاق حمد حسبن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر لتوزيع الأردن ،2014.

13-عبد السلام أبو قحف، مبادئ التسويق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ،2001.

14-عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر،1989

15-عبد الكريم كاكي ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،الطبعة الأولى،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2013.

16-فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ،الطبعة الأولى دار الشباب الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ،2007.

17-قاسم نايف علوان ،إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009 .

18-ماجد احمد عطا الله ،إدارة الاستثمار ،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011.

19-محمود صالح المنصوري ،الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي ،الطبعة الأولى ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،الأردن،2010 .

20-محمود يونس، اقتصاديات دولية، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

21-مصطفى الشدي ،المفاهيم النظريات الأساسية والأسواق الدولية،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، مصر، 2014.

22-منجد عبد اللطيف الخنشالي ،مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،مصر 2013.

23-منصوري الزين ،تشجيع الاستثمار وأثره علي التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013.

24-نبيل مرسي و آخرون، الإدارة الإستراتيجية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر 2007.

25-نزيه عبد المقصود مبروك ،الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ،مصر ،2013.

26-نيفين حسن شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة الخارجية، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2010.

ب/ الجرائد والمراسيم والقوانين

1-الجريدة الرسمية، العدد رقم 47 الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01- 03 من القانون 01 – 10.

2-الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة 19يوليو 2005القانون رقم 05-07المتعلق بالمحروقات.

3-الجريدة الرسمية، العدد 48بتاريخ 30يوليو 2006 الأمر رقم 06– 10، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07.

4-جريدة المنظمة العالمية للتجارة و الجزائر، الجمعة 15يناير2010.

5-الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001//08/20ا المتضمن للمواد:

- ✓ المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-03.
- ✓ المواد من 14 إلى 17 من الامر رقم 01-03.

ج/المجلات

1-عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،دراسات اقتصادية، العدد الثامن (08)، جامعة الجزائر2006 .

2-محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية و قياسها**، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع والعشرون، الكويت، ديسمبر 2003.

3-أيت عيسى عيسى ،**الاستثمار الاجنبي المباشر** ،مجلة الخلدونية ،العدد الرابع ،جامعة تيارت ، ماي 2010.

د/ الاطروحات والرسائل الجامعية

1-دواح بالقاسم ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهدات التنموية في الدول النامية** ،أطروحة دكتوراه،في العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ، 2010.

2-عبد الكريم بغداد ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على اقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلو التسيير ، جامعة الجزائر ،2007 /2008 .

3-جلولي بوجمعة، **أثر سياسات الحد من التلوث على التنافسية الصناعية**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة تيارت، 2011/2010.

4- شيقارة هجيرة، **الاستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005.

5- سهلي عبد الحق، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية والقدرات التنافسية للبنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في علوم التسيير، جامعة تيارت، 2010-2011

هـ/ التقارير والملتقيات

1 تقرير التنافسية العربية 2011.

2- تقرير البنك العالمي 2009-2012

3 - تقرير التنافسية العالمي 2012-2013.

4- علي قابوسة، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة لعالمية على الجهاز المصرفي**، الملتقى الدولي "تحرير تجارة الخدمات"، جامعة طرابلس- ليبيا، 2009/12.

و/ المواقع الالكترونية

www.andi.dz.
www.ONS.DZ.
www. CNIS. Dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Organisation compétition et développement économique OCDE.
2- Définition de l'investissement direct étranger, **site de banque de France** :www.banque-France.fr
3- **Of the detailed ben chmark of foreign direct investment**. Paris 1999 pthir edition oecd.